عصام نعمة إسماعيل

أفكار حول الدراسة والامتحان

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
٢٠٠٧

مقدمة

وبدأنا بقراءة الكتب التي عالجت مسابقات وامتحانات التدرج التي تسبق الدخول إلى نقابة المحامين، وقد توقفنا طويلاً عند طريقة عرض الأسئلة والإجابة عليها، فوجدنا أن القاسم المشترك بين جميع هذه الكتب هي أنها تعمد إلى حل المسائل المطروحة، وتجيب على الأسئلة القانونية المعروضة، ولكن للأسف لم نعثر على دليلٍ واحدٍ يعلم الطالب كيف يحلُّ مسألة، وكيف يجيب عن السؤال، أو كيف يجري بحثاً صغيراً أو يكتب مقالة قانونية. وهنا تذكرُّنا معاناة طلاب الحقوق المزمنة التي تصيبهم في سنوات الدراسة، أو في الامتحانات الجامعية، كما التفتنا إلى نسبة الرسوب الكبيرة في امتحانات معهد الدروس القضائية، مع أن الطالب الذي يتقدَّمُ إلى هذه الامتحانات من المفترض أنه حضَّر نفسه جيداً لها، لأن مستقبله واستقرار معيشته يتوقف على النجاح في هذه الامتحانات.

فرأينا أن ما ينقص الطالب من أجل النجاح في الامتحان، ليس بيعه كتاباً يحتوي بعض الأسئلة أو المسائل المحلولة، بل يجب أن نعلِّمه الطريقة الصحيحة للإجابة عن السؤال، والأسلوب العلمي لحل المسألة القانونية، والكيفية الصحيحة لكتابة مقالة متخصصة من تلك التي تسمى سؤال الثقافة العامة الذي تكون العلامة الكبرى متوقفة عليه في نقابة المحامين، أو الذي يعتبر مادة أساسية في امتحانات معهد الدروس القضائية.

لذلك كان من غير الكافي أن نحلَّ مسألة وندرجها في كتاب، لأن من المؤكد أنها لن تعرض في الامتحان التالي، أو نكتب مقالة قانونية لأن

موضـوعاً مختلفـاً سـيكون علـى الممـتَحَنِ أن يكتبهـا، أو نجيـب علـى سـؤال قانوني، مع أن ما سيجيب عليه الطالب هو بالتأكيد سؤال آخر.

ووجدنا أن تهافت الطـلاب علـى الكتب التـي تتضـمنُ حلولاً للـدورات السـابقة، هـو رغبـتهم وسـعيهم الحقيقـي والجـاد نحـو النجـاح، ولكـن رغـم الفائـدة الهامـة التـي تقدِّمها مثل هذه الكتب، لأن إحدى وسائل النجـاح هـي الإطـلاع علـى المسـائل المحلولـة، ومراقبـة طـرق الإجابـة علـى الأسـئلة المعروضـة، وهنـا يجب التنبه إلى أن قراءة الحلول السابقة هي إحدى مراحل اتقان فن الإجابة الصحيحة على الأسئلة، وهي خطوة أساسية تساهم على تعزيز قدرات الطالب علـى هذه الإجابـة، وأمـا إذا لـم تكن لـدى الطالـب قـدرات سـابقة علـى الإجابـة، فإنـه قراءتـه لهـذه الكتـب لـن تمنحـه بمفردهـا أي فائـدة مرجـوة، بـل علـى العكـس، سـيكون لهـا آثـار سـيئة، حيـث سـتؤدي إلـى تشـتيت المعلومـات التـي كـان قـد اختزنها، وستضيع مقدرته على الإجابة، خاصةً في الحالة التـي كـان فيهـا يتقن أسـلوباً معينـاً فـي الإجابـة اعتـاده فـي السـنوات السـابقة، وكـان كاتـب لكاتـب الحلول أسلوب آخر، مما سيؤدي إلى ضياع الطالب غير المؤهل لتلقي هذه المعلومات فيما بين هذين الأسلوبين.

لـذلك كـان هنـاك خطـوةً الأولـى علـى كـل والـجٍ لبـاب الامتحانـات الحقوقية أن يخطوها، سواء أكانت امتحانات داخل الجامعة، أو أبحاث قانونية أو مباريات الدخول لمعهد الدروس القضائية، أو امتحانات داخل هذا المعهد، أو مسابقات الدخول لنقابة المحامين، أو للإنتساب للوظيفة العامة،... . وهذه الخطوة هي أن يتقن فن الإجابة، وهذا ما سنحاول بإذن الله تبيانه في صفحات هذا الكتاب.

والله مـــن وراء

القصد

خطة البحث

بعد أن طرحنا الإشكالية في مقدمة هذا الكتاب، وحددنا الهدف الذي نرمي إلى تحقيقه والمتمثل بحل عقدة الرسوب الكبير في الامتحانات الحقوقية، كان من المنطقي أن ينعكس هذا الهدف على بنيان خطة البحث أو طريقة معالجة هذا الموضوع، والتي تتمثَّل بتبيان الأسس العلمية التي تساعد على تجاوز عتبة الامتحانات الحقوقية بنجاح.

إن أول بديهيةٍ تُطرحُ في هذا المجال هو معرفة الطالب المسبقة بالمادة التي سيسأل عنها في الامتحان، ويطلق على هذه المعرفة تسمية "الزوادة"، وسنحاول في الفصل الأول تبيان الأسس الصحيحة لاكتساب العلوم القانونية وبقائها مخزَّنة في الذاكرة حتى لما بعد انتهاء الامتحان(القسم الأول)، ونبين للطالب العوائق التي تحول دون فهمه الصحيح لهذه المواد التي يدرسها(القسم الثاني)، كما نحضر الطالب إلى وجوب اتقانه الأداة التي ينبغي عليه إجراء الامتحان بها وهي اللغة والمنطق، التي تغفل الجامعات تدريسها للطلاب، ومع ذلك عليه أن يتقنها بنفسه لأن للغة هي أساس النجاح(القسم الثالث)، وننهي هذا الفصل بتعريف الممتحَن بمعنى الامتحان وما هو الهدف من إجرائه حيث نظهر له أن اختلاف الهدف من الامتحان سيؤدي حتماً إلى اختلاف الأسئلة مما يوجب اختلاف الإجابات، وعندما يعرف الطالب آلية وضع الأسئلة وتوجه الفاحص يستطيع أن يعرف أي نوعٍ من الإجابات عليه كتابتها (القسم الرابع).

بعد تعلم الطالب كيفية تحضير المواد التي سيجري فيها الامتحان، ويعرف طبيعة الإمتحان الذي سيخضع له والهدف من هذا الامتحان، تبدأ بالنسبة له الخطوة الثانية وهي تعريفه كيفية التعامل مع الامتحان والإجابة على الأسئلة أو حل المسائل والخروج منها ناجحاً. وهذا هو موضوع الفصل الثاني، نبدأ بتعريف الطالب على الأمور التي يجب عليه مراعاتها قبل البدء بالإجابة، أي التحضيرات اللازمة للبدء بالكتابة التحضير المعنوي- استغلال الوقت- استعمال المسابقة- استخراج النقاط الأساسية (القسم الأول)، ثم ننتقل إلى تعريف الطالب على الشكليات التي ينبغي عليه مراعاتها في الامتحان، مع التركيز على اختلاف هذه الشكليات بين حل مسألة أو كتابة مقالة صغيرة أو الإجابة على سؤال (القسم الثاني) وننهي هذا الفصل بتعريف الطالب على كيفية اختيار الجواب المناسب لكل سؤال (القسم الثالث).

الفصل الأول
التحضيرات المسبقة للإمتحان

هل يمكن لأي شخصٍ أن يدخل إلى الامتحان بدون تحضيرات مسبقة، أو بدون استعدادٍ نفسيٍ ومادي جيد؟ إن الإجابة هي بالنفي طبعاً، لأنه حتى خارج إطار الامتحان، فإن من بديهيات الأمور هو أن عدم معرفة الشخص بأمرٍ ما سيجعل حديثه عنه لغواً، تصوَّر لو أن مهندساً أوكل إليه مهمة شرح عملية جراحية، أو كلِّف محامياً بالإشراف على تدريبات عسكرية...، برأيكم كيف ستكون النتيجة، ولو قرَّبنا المسألة قليلاً، هل يستطيع رجل القانون كتابة تحليلٍ سياسي، أو إلقاء محاضرة دينية أو فلسفية؟ من حيث المبدأ واستناداً للمعلومات القانونية التي يملكها، فإنه لن يستطيع ذلك.

وإذا صغَّرنا الدائرة، وحصرناها في إطار الاختصاص القانوني، فهل يستطيع قاضٍ أو محامٍ أن يلقي محاضرة عن الجدار العازل الذي تنظر فيه محكمة العدل الدولية، أو هل يستطيع هذا الشخص أن يكتب مقالاً عن العدوان الأميركي عن العراق؟ إذا أعطينا هذا القانوني ورقة وقلم، وقلنا له إبدأ بالكتابة، بالطبع سيفشل حتى ولو كان من أكثر القانونيين كفاءةً ومعرفة، لذا فإن نجاح هذا الضليع القانوني في إعداد هذه المقالة أو المحاضرة، يتوقف على حسن التحضير المسبق القائم على تحصيل وجمع المعلومات المرتبطة بهذين الموضوعي.

ونستنتج مما سبق إن أول بديهيةٍ تُطرحُ في هذا المجال هو معرفة الطالب المسبقة بالمادة التي سيسأل عنها في الامتحان، ولهذه المعرفة المسبقة سيعود الفضل في اجتياز القانوني لأي موقفٍ يستشف منه امتحاناً للمعلومات التي يدخرها، سواءً أكان ذلك الاختبار امتحاناً جامعياً أو في سبيل الانتساب لمعهد الدروس القضائية أو نقابة المحامين، أو حتى كان مجرد إجابة على سؤالٍ تعرَّض له المسؤول. فللخروج من هذا الموقف بنجاح يقتضي أن تكون المعلومات المخزَّنة في ذاكرة القانوني، كافيةً ومعدَّةً بشكلٍ متقنٍ تسمح لصاحبها باستخراج ما يحتاجه منها وبالقدر الذي يحتاجه فقط، دون تشابك المعلومات وتضاربها او تقاطعها ، الذي في حال حدوتث سيؤدي إلى ضياع كل فائدةٍ منها.

لكل ذلك كان من المهم، قبل دخول القانوني في أي نوعٍ من أنواع الإختبار، أن يكون قد أحسن التزود بالمعلومات القانونية التي ستيم اختباره فيها. وهذا ما سنحاول أن نبينه في هذا الفصل وفقاً لما تضمنته خطة هذا البحث .

القسم الأول

الأسس الصحيحة لاكتساب العلوم القانونية

وبقائها مخزَّنة في الذاكرة

إن أهم من قراءة كتابٍ أو مقالٍ قانوني هو حفظ ما قرأنا، وسهولة استرجاع المعلومات التي حفظناها. فهذا الهدف هو بالفعل ما يبغيه القارئ، والمتمثل بإضافة معلومات جديدة إلى التي في جعبته، فإذا لم يتحقق هذا الهدف، كانت قراءته بمثابة مضيعةً للوقت، ولن يستطيع الإستفادة منها عند اختباره حول المعلومات التي قرأها سواءً في الجامعة أو خارجها. ولم تكن قراءة الكتاب مراتٍ عديدة هي العامل مؤدي إلى حفظ المعلومات المتراكمة فيه، ولو كان الأمر كذلك لما فشل أي طالبٍ في الامتحانات.

إن السبب الأساسي لعدم استيعاب القارئ للكتاب الذي يقرأ، هو جهله بالأسلوب الصحيح للتعليم، وينبع هذا الجهل من عدم معرفته كيف يحفظ دماغ الإنسان المعلومات، عدا عن خطئه في إيصال هذه المعلومات بصورة صحيحة إلى الدماغ. فكانت معرفة كيفية عمل الدماغ، شرطاً لا بد منه لفهم ظاهرة التعلم عموماً ولمعرفة كيفية حصول عملية التعليم.

الفقرة الأولى:
كيف يخزِّن الدماغ البشري للمعلومات

أولاً: آلية عمل الدماغ

يشتمل الدماغ على قسمين لا يبدو ظاهرياً أي فرق بينهما. القسم الأيمن والقسم الأيسر. ففيما يشكل القسم الأيسر مقر المنطق والكلام والفكر التحليلي، يشكل القسم الأيمن مقراً للانفعالات والحدس والتفكير عن طريق

التصور. (هذا الفصل بين قسمي الدماغ، ليس هو في الواقع مؤكداً يقيناً، ولكن الفصل بين وظائف الدماغ بقسيمه هو الأمر المؤكد).

ولكي نحصل على أفضل النتائج التعليمية، ينبغي علينا أن نعمل على تشغيل قسمي الدماغ بنفس الزخم. الفكر المنطقي والكلام والتحليل، التقدم المنهجي في الترتيب والتنظيم والتنسيق، ولم يكن هذا ليكون ممكناً بدون المشاركة الناشطة للقسم الأيمن. إن هذا القسم قادر – بخلاف عمل النصف الأيسر الشبيه بالناظمة Ordinateur – على فهم وإدراك الأشياء بشكلٍ شامل، إنه يفكر عن طريق الصور ويعمل بفضل هذه الميّزة، بكثير من المرونة.

فأي شخصٍ يرغب في الحصول على فهم أفضل لطريقة التعلم، له مصلحة بأن يتآلف مع العمليات البيولوجية التي تجري في الدماغ البشري ومع قدراته المدهشة.

فالدماغ لدى البالغ الراشد يتألف وسطياً من ١٢ إلى ١٥ بليون خلية عصبية. وهو عدد يتطابق بالأرقام مع ثلاثة أضعاف عدد البشر. بعد شهر من الحمل (التصور، التكون) يحتل الدماغ نصف حجم المضغة، ويبدأ بتشكيل خلايا عصبية تصويرية، التي ستصبح الخلايا العصبية المستقبلية. وهذه الخلايا تتشكل بوتيرة عدة ملايين في الدقيقة.

وبعد شهرين من الحمل، تُشكّل المضغة الصغيرة ٢٠٠٠ خلية عصبية في الثانية. ومن المفيد ذكره أن دماغ نحلة بالغة يحوي ٧٠٠٠ خلية عصبية، وتستطيع هذه النحلة عمل أشياء كثيرة معقدة نسبياً، مثل بناء خلية والعناية بها، وحساب المسافات ودلّ النحلات الأخرى على الاتجاه نحو مصادر الرحيق، والتعرف على الدرب بواسطة الرائحة والنظر. وتجيد هذه النحلة القيام بهذه الأعمال بعددٍ من الخلايا المشابهة لعددٍ تنتجه المضغة البشرية في أكثر بقليل من ثلاث ثوان. في الشهر الخامس، النواة البشرية

تكون قد أنتجت مجمل خلايا دماغها أي ما يقارب من ١٢ إلى ١٥ بليون خلية عصبية.

رغم أن عدد الخلايا العصبية مهم جداً، يوجد عامل ذو فعالية حاسمة بشكل آخر يحدث قبل شهرين ونصف من الولادة. كل خلية من الخلايا العصبية تنسج خيوطاً لطيفة كي تنشئ توصيلات مع خلايا أخرى. من واقع أن كل خلية تستطيع إنتاج آلاف الوصلات والارتباطات، فإنه يوجد في نهاية الحساب تريليونات من التوصيلات. من المهم أن نعلم أن بعضاً من هذه التوصيلات فقط تتكوَّن بشكلٍ تلقائي. والعدد الأكبر يحصل بفضل نشاط الدماغ. وكلما تم تحفيز الدماغ كلما ازداد عدد التوصيلات، وكلما كبرت، في النهاية القدرة العقلية في الفرد البشري. من جراء هذا الواقع، من المهم أن نرب الدماغ منذ الولادة، إذ يمكن عندها خلق ارتباطات وتوصيلات حاسمة قاطعة بالنسبة إلى القدرة على التفكير بالذات. والنماذج الأساسية لهذه العلاقات تتشكل وتتجمع منذ الشهور الأولى من الحياة. وبالبناء المستمر على هذه الأساسات نصبح قادرين على التعلم الدائم المستمر المتزايد، وأن نوسع ونرهف هذه الشبكة من المعلومات وهذا ممكن حتى العمر المتقدم جداً.

ومعظم التوصيلات الأساسية بين خلية وخلية ينمو قبيل السنة الخامسة. والحجم النهائي للدماغ يتحقق عند السنة العاشرة وعندها يزن الدماغ ٢% من مجمل وزن الجسد ويأخذ ٢٠% من محصول الأوكسيجين. ودلت البحوث أن الكائنات البشرية تكتسب مع ذلك وباستمرار ثابت المزيد من الذكاء بمقدار ما تتقدم في العمر، إنما بشرط أن تشغل فكرياً. ومثل هؤلاء الأشخاص يعيشون أيضاً مدة أطول.

ثانياً: سهولة التعلُّم

إن أهم أسباب فشل الطالب في الامتحان، هو العقدة المسبقة التي يكوّنها عن التعلم، فأول ما يتبادر إلى ذهن الشخص الممتَحن: رهبة مكان الإمتحان، سواءً أكان معهداً للدروس القضائية أو نقابةً للمحامين أو جامعةً...، ثم ينشغل هذا الشخص في كيفية توصيل الإجابة التي يبتغيها الأستاذ أو المصحح دون زيادةٍ أو نقصان أو خروج عن الموضوع، وهذا ما سينجم عنه الخوف من الغلط، والضغط المقرون بالامتحان ألخ....

هذه العقدة من الامتحان وخوف الفشل، كما سيمرُّ معنا لاحقاً، ليسا سوى وهمٍ يسيطر على كل من يذهب إلى تجربة جديدة أو امتحانٍ ما. لأن هذا الشخص في حالة تعلُّمه أثناء اللهو، وخضوعه لاختبارٍ أمام جمعٍ من الحاضرين سوف يجتازه دون أن يلتفت إلى أنه تعلَّم شيئاً جديداً أو خضع لامتحانٍ ما. مثلاً: خلال سهرة تسلية مسائية، يشرح لك أحدهم اللعبة الجديدة، حتى تفهم بصورة سطحية قواعدها الأساسية، فتبدأ في الحال المشاركة فيها. قد تخطئ في المرة الأولى والثانية ولكن لا تشعر أبداً بالإنزعاج، وتكمل المحاولة حتى تصل لمرحلة الاحتراف.

فلماذا، ونحن نمارس هواياتنا، نتعلم الكثير بيسر وسهولة ودون انتباه متعب؟ وبالنسبة إلى المواد القانونية، التي هي بطبيعتها جافة، فلماذا نتعلم بصعوبةٍ ومشقة؟

تكمن هذه الصعوبة في طريقة تخزين المعلومات في ذاكرتنا للمدى البعيد. فكل المعلومات تتكدس في بادي الأمر، في ذاكرتنا للأمد القصير وبعدها هل تدخل المعلومة أو لا تدخل، وبأي سرعة، في ذاكرتنا للأمد البعيد: إن الأمر يتعلق بزخم المعلومة وأن كل ما له علاقة بالوجود وبالعيش مزود بزخم خاص وعال. ولهذا السبب، لا يلمس الطفل شعلة النار الحارقة إلا مرة واحدة. إن هذه المعلومة تترسخ في الحال في الذاكرة البعيدة المدى. وفي

الحال، بعد هذا النوع من المعطيات، تأتي المعلومات التي لها علاقة باهتمامنا أو أنسنا أو تسالينا.

أما حفظ الألفاظ والصيغ والمعطيات، فلا يكتسب إلا اهتماماً ضعيفاً، ما دام لم يقترن بإطار من الصور. في هذه الحالة بالذات لكي نتكلم بسهولة – تجد الذاكرة البعيدة المدى الكثير من العناء لكي تصنف هذه المعطيات لأنها (الذاكرة) لا تجد نقطة ارتكاز. في أغلب الأحيان يجب الإكثار من تتكرار هذا المعطى، وتزيينه بصور وبأحداث. بحيث يتم تحفيز نصفي الدماغ، الأمر الذي يسهل بشكل ضخم تخزينه في ذاكرة المدى البعيد.

ومن البديهي أن هذه الفئات، ليست منغلقة تماماً ولا منفصلة. بل يمكن الكلام عن غلبة أو سيطرة معنىً من المعاني على المعاني الأخرى. وتعود هذه الغلبة بسبب الإستعمال المتكرر لهذه المرادفات والمعاني، أكثر من غيرها. ونعطي مثلاً على ذلك: رجل عربي أميّ في الأربعينات من عمره، يسافر إلى فرنسا ويستطيع رغم أميته أن يتعلَّم اللغة الفرنسية المحكية، ويحصل هذا التعلُّم بفضل عمل قسمي الدماغ بحيث أن حفظه للمرادفات الفرنسية المستعملة يكون عبر حفظه لمعاني الصور التي يحتاج لمعرفة معانيها لكي يتعامل معها.

ويمكن لأي شخصٍ أن يكتشف كيف تحصل الفكرة عن طريق الصور. فإذا تصورت أثاث مكتبك، فإنك تحصل باللحظة ذاتها على صورة ذهنية كاملة تستطيع عند الضرورة استعادتها عن طريق الرسمة.

وهكذا فإن اشتراك قسمي الدماغ مطلوب بقوة. ولكن القسم الأيسر (الكلام، المنطق، العقل) هو المطلوب بشكل خاص، في حين أن القسم الأيمن (إلهام، إبداع، تصور) يبقى في جزء كبير منه متراجعاً منسحباً. لأنه يقوم بوظائف حاسمة في مادة الفهم الشامل؛ ومن نتائج حياديته وانسحابه أن النصف الأيسر، لا يكون في حالة استعداد لأن تكون له إنتاجية تفي بالغرض

دائماً. لأن المهم بالضبط النشاط المنسق المتوافق وليس المنفصل بين هذين القسمين. مثلاً عندما تكون قائماً بقراءة كتاب تقني صعب، ولاحظت، بعد قراءة عدة صفحات، أنك كنت غائباً تماماً مع أفكارك، عندها يكون قد حصلت ظاهرة من نشاط موازٍ (مشاغب معطل). وينتج عن ذلك أنك تضطر – بكل بساطة – إلى الإعادة من جديد. ولكنك إن نجحت في أن تقرن محتوى النص بصورٍ تتحرك معه ولا تخيبه كثيراً جداً، فإن كامل اهتمامك سيكون في هذا النص فقط.

ثالثاً: تطبيق هذا المنطق على دراسة الحقوق

تتميز دراسة الحقوق ببعض الخصوصيات التي تجعل مهمة نقل المعلومات من الذاكرة القريبة إلى الذاكرة البعيدة، أمراً صعباً خاصة بالنسبة إلى المبتدئين. فالشخص يقرأ المقرر المطلوب منه، ويراجع في ساعته أو في يومه ما قرأه، فيظنُّ أن المعلومات التي قرأها قد حفظت في ذاكرته، ولكن في اليوم التالي أو بعد أسبوع يحاول استرجاع هذه المعلومات فلا يجد لها أثراً في عقله. والسبب في ذلك هو أن هذه المعلومات قد حفظت في الذاكرة القصيرة المدى، ولم تنطبع إنطباعاً نهائياً في الذهن. لنعطي مثلاً عن ذلك: جاء في الامتحان المقرر لدخول معهد لدروس القضائية قسم القانون العام سؤالاً عن معنى الطابع الاستقصائي لأصول المحاكمات الإدارية، إن الشخص الذي أجاب عن هذا السؤال وحلل معطياته واشتركت كل جوارحه في تأمين الإجابة عنه، وكان بكامل تركيزه لكي لا يفوته كلمة دون أن يذكرها في ورقته، إن هذا الشخص بالتأكيد لن ينسى طوال حياته معنى الطابع الاستقصائي لأصول المحاكمات الإدارية. وهنا أجزم بأن أي شخصٍ يستطيع أن يتذكَّر حتى الأسئلة التي طرحت عليه في سنوات التعليم ما قبل الجامعي. وإذا سألتم عن

السبب الذي يؤدي إلى بقاء هذه المعلومات راسخةً في الذاكرة البعيدة هذه الفترة الطويلة من الزمن، فإن الجواب هو بالتأكيد أن محاولة الطالب رسم إجابته على المسابقة بشكلٍ متأنٍ وبنسبة تركيزٍ عالية، يكون بالواقع قد قام بعملية تصوير المعلومة بل وخلقها من جديد مستخدماً القدرات الإبداعية والمنطقية الموجودة في قسمي الدماغ، وهذا ما ينقل المعلومات المكتوبة إلى الذاكرة البعيدة المدى التي تحفظ هذه المعطيات بصورة نهائية.

إن هذا المثل العملي لطريقة حفظ المعلومات هو الطريقة الناجعة التي ينبغي على الحقوقي أن يستعملها من أجل استيعاب الكم الكبير من المعطيات، والشروحات والمواد القانونية التي تخضع بصورة مستمرة للتعديلات عبر إضافة تعليقات جديدة وعليها، وعبر إضافة أحكام وقوانين. والشيء الذي يعقد الأمور، هو وجود القليل من الامتحانات نسبياً وإن هذه الامتحانات تتراكم في نهاية الدراسات.

لذا كان من المفيد أن يضع الحقوقي مخططاً لكل مادة من المواد التي سيُمتحنُ فيها، حيث يعمل على رسم لوحة كبيرة تتضمن مخططاً يضم كل النقاط القانونية التي تشكِّل محور المادة. فيبدأ من الوسط، بكتابة إسم المادة ولنقل أنها مادة القانون المدني منهج السنة الثانية، ثم يعمل على تمديد هذه الرسمة إنطلاقاً من الوسط، عبر خطوط يشير كل خط إلى قسمٍ من أقسام هذه المادة بما تتضمنه من قواعد وأحكام، مع إجراء ترابطات وتداعيات بين المواد المتفرغة عنها.

وبهذه الطريقة يحيط الحقوقي بنظرة واحدة بكل برنامجه ويعرف تماماً وبالضبط منهج دراسته حول هذه المادة بما تحويه من تفاصيل وجزئيات. وبهذه الطريقة يتيسر للحقوقي أن يبسِّط المعطيات القانونية الصعبة الحفظ، ويصوِّرها رسماً متماسكاً، ينطلق منه في حفظ وفهم المادة بسهولةٍ كبيرة.

وخلال إعداد المخطط يجب أن يحرص الحقوقي على تأمين الترابط والتسلسل بين المعلومات، وأن يعطي لرسمته الكثير من الحياة، وبصورة خاصة عبر التنبه في رسم التشعبات الدقيقة في شجرته. ويسجل نصوص القوانين ذات العلاقة وكأنه في جلسة حقيقية للمحكمة. وأثناء الامتحان سيعيش هذه المشاهد والوقائع المتعلقة بها لأنها كانت حاضرة في ذهنه. ويستطيع بيسر أن يثبت في ذاكرته تداعيات معقدة جداً وأن يتذكرها فيما بعد. لأن هذا العمل يجعل من رأي الحقوقي الخاص جزءاً من المادة التي أصبح من الأسهل عليه تحديدها.

هذه الخارطة أو بطاقة التفكير التي وضعها طوني بوزان، تقرن الكلمات بالرسم – فبدلاً، مما هو معتاد – من تدوين الأفكار عن مضمون المادة التي نريد تعلمها، بدون ترتيب، على ورقة. فإنه وفقاً لمبادئ بطاقة التفكير الصحيح، نبدأ من وسط الورقة بكتابة الموضوع أو العنوان ونحيطه بدائرة في وسط الصفحة ومنه تشع النقاط المعالجة. هذه النقاط بدورها تنقسم إلى فروع أصغر إلى أن يتجلى المجموع، بحسب السياق، مثل تاج شجرة تحوطها الرموز والصور وكذلك الارتباطات بين نقطة وأخرى التي تشكل نوعاً من مجمل المادة مع تشعباتها. وهذا ما يتيح تذكر مضمون الرسمة في كل لحظة وبدون جهد. وفيما بعد يضاف إليها بحسب المعطيات الجديدة كل المعلومات التكميلية والمفيدة. ففي بضع دقائق، فإنك تركز في عددٍ قليلٍ من الصفحات لتطَّلِع على المحتوى الكامل للكتاب، بما فيه أفكارك الخاصة بك بالذات.

الفقرة الثانية:
العوامل المساعدة على سهولة التعلم

إن الانجازات الجامعية ليست هي المؤشر الصحيح على الكفاءات الفعلية، بل هي انعكاس لعوامل متعددة، منها، العلاقة بين الأستاذ والطالب، وموقف الأستاذ ورأيه في هذا الطالب. ولكن إذا قوّينا الثقة لدى المتعلم، ازدادت قدرته على بناء نفسه، وعلى احترام كفاءاته أكثر، الأمر الذي يتيح له التغلب على المصاعب، وعلى حل المشاكل التي تعترضه، مما يؤدي إلى تحسن قدراته العلمية ولأمكن عندها القول بتطابق المعارف الجامعية مع القدرات الحقيقية للطالب.

إن الصورة عن الذات، أو التقييم الذاتي هما اللذان يتحكمان بقسم كبير مما نسميه مواهب أو نبوغات. فالحقوقي أياً كان الامتحان الذي سيخضع له، إذا كانت لديه قناعة بأنه سيصل حتماً إلى هدفه يكون إقباله على الدروس بطريقة مختلفة عن سواه من الطلبة. وتتكون لديه همة تساعده على التغلب على الصعوبات التي تعترض طريقه، هي أكبر من همة ذلك الشخص الذي يعتقد انه غير قادر عليها، فكأنما لسان حاله يقول لماذا المحاولة؟

فأي شيء من أشكال القدرة أو عدم القدرة، هو في معظم الحالات نتيجة التربية ونتيجة التقييم الذاتي. هاتان الظاهرتان ليس لهما وجود ذاتي فعلي حقيقي، وهما بالتالي قابلتان للتوجيه بشكل مختلف.

أولاً: التغلب على عقدة الخوف والإضطراب هو مفتاح النجاح

المخاوف من كل نوع هي عامل جوهري في التوتر (Stress). عندما يشعر المرء أنه مهدد، فإنه يتصرف تحت وطأة الخوف. وهذا ما يبعث فيه استنفاراً آنياً سريعاً لكل احتياطيات الطاقة الموجودة في الجسم.

إن الخوف، والضغط، والهم والجهد تؤدي إلى التوتر، وتقف حائلاً ضد التعلم وضد العمل. وتؤثر هورمونات التوتر سلبياً في أذرع القيادة من خلية عصبية إلى أخرى – أي أنها قد تمنع انتقال المعلومات وتجمد مختلف عمليات التداعي. تلك هي الحال عند الخوف من الامتحانات. قبل الامتحان نحن نعرف ما تجب معرفته ونحن نستعد بأفضل ما يكون الاستعداد. في ساعة الامتحان بالذات، تعمل المخاوف عندها بشكل مدمر دائماً للقدرة على التفكير وعلى التذكر. وعندها نبقى معلقين عند نقطة معينة، فلا نستطيع بعدها المتابعة. وهكذا تختفي المعلومة من الحضور. وبعد أن يمر الامتحان، وبعد أن يزول الخوف، يمكن للمعلومات أن تستدعي بفعالية من جديد.

كل هذه العوامل لا تعيق فقط استعادة المعطيات، بل تعيق أيضاً تسجيلها أو الامساك بها أو – إن شئت – إنها تعيق واقعة التعلم بالذات. ضمن بيداغوجيا موجهة بصورة أولى نحو العطاء، ومشدودة Sous-tendue بالخوف وبالقصاص، وحافزها الوحيد هو المكافأة، يقع المتعلم حتماً تحت نير الضغط الداخلي القوي إلى حد ما، أي بالتالي يقع في حالة التوتر. إذ بهذه النتائج يتعلق المصير أكثر مما يتعلق بالتعلم وحده لمهارة من المهارات. في مجتمعنا، المعرفة le savoir-faire المهنية تعني الهوية، والاعتبار والسلطة. وبفضل هذه المعرفة المهنية نحصل على الراحة المادية، وعلى المودة، وعلى الاحترام وعلى الإعجاب، إن مستقبل الإنسان بكامله يتعلق في أغلب الأحيان

بالنتائج المدرسية. وهذا التوتر بالذات هو الذي يتحكم بحياة الشبان إلى حين نهاية الدراسة.

ثانياً: التغلب على عقدة الخوف

يلاحظ أن بعض اليوغيين كانوا قادرين على إلقاء معارف شفاهية ضخمة عن ظهر قلب. ورغم الكوارث الأرضية المدمرة فإن هذا العلم القديم العتيق (علم اليوغا) قد نقل شفاهة عن طريق الأحياء. وتساءل الدكتور لوزانوف كيف لهذا الأمر العظيم أن يتم. وأخذ يدرس ظاهرة اليوغيين. ولاحظ وجود علاقة بين الاسترخاء الجسدي (التمدد – عدم التشنج) وبين التركيز الذهني. هذه العلاقة تجعل تسجيل المعلومات الضخمة ممكناً مع السماح للفرد بأن يبقى في حال اليقظة والحضور الذهني.

إن حركة التناوب هذه قد اختلت عند الإنسان بفعل تحكم مستمر وبفعل حياة لم تعد طبيعية. لقد نسينا أن نتمدد وبالتالي أن نتخلى عن توتراتنا. بل أننا لن نعد حتى واعين للضغط الدائم الذي يمارس في داخلنا. فالشعور بالضغط من جديد ثم إعادة بناء الطاقات فيما بعد هو الهدف من تمارين الاسترخاء.

إن الاسترخاء يعمل على إعادة التناوب الطبيعي بين التوتر والرخي وبمعزل عن واقعة أننا نتعلم بصورة أفضل عندما نكون مرتاحين جسدياً ونفسانياً، فإنه من الممكن بفضل تمارين الاسترخاء أن نذكر أفضل. في ذات يوم أردت أن أعرف من رجل حكيم ومتقدم في التأمل، لماذا هو دوماً قادر على التركيز رغم مشاغله الكثيرة. فكان جوابه بسيطاً ومقنعاً "عندما أكون واقفاً، فأنا واقف. وعندما أمشي فأنا أمشي. وعندما أجلس فأنا أجلس. وعندما أتكلم أتكلم". وعقب سامعوه على قوله هذا: "ولكننا نحن كذلك نفعل هذا؟ فماذا

تفعل أنت أكثر؟ فأضاف قائلاً: "عندما أكون واقفاً. أقف؛ وعندما أمشي، أمشي؛ وعندما أكون جالساً أجلس؛ وعندما آكل آكل، وعندما أتكلم، أتكلم".

فأجاب الآخرون من جديد "كل هذا نفعله نحن أيضاً. فأجابهم: "كلا إنكم لا تفعلون هذا. عندما تكونون جالسين، فإنكم تكونون في حالة تهيؤ للنهوض. وعندما تكونون واقفين فإنكم تتحفزون للمشي. وعندما تمشون فإن ذهنكم يكون مشغولاً بالخطوة الآتية". وفي إطار دراسة الحقوق، تخيَّل أنك تحمل كتاب أصول المحاكمات الجزائية بيد، وجهاز الخلوي بيدٍ أخرى تلهو به، أو تجيب على الاتصالات التي تأتيك. أو تخيَّل أنك تمسك القلم لتحلل مسألة، وعيناك جاحظتان بجهاز التلفزيون، وبالتأكيد أنك مررت بهذه التجربة، فاستعد بذهنك هذه الصورة وراقب كم كانت نسبة تركيزك في المسألة أو الكتاب الذي بين يديك، وبين الفيلم الذي شغلت به عينيك وأذنيك.

إن الأفكار تنشغل بصورة دائمة تقريباً بالماضي أو بالمستقبل، وقلما تنشغل تقريباً بما هي فيه أي في حاضرها.

على سبيل التجربة جرب هذا التمرين الصغير التالي: أغمض عينيك تنفس من أنفك. داخل المنخرين أو تحت الأنف مباشرة تستطيع أن تلاحظ نوعاً من الإحساس بالبرودة لحظة مرور الهواء. حاول بخلال دقيقة أن تركز انتباهك على هذا الحس.

سوف ترى كم هو صعب – ولو لدقيقة فقط – تركيز الذهن على هذه النقطة فقط. لدى معظمنا تظهر في الحال سلسلة من الأفكار، والذكريات، والصور أو مشاريع. كثيرون يعرفون هذه الحالة بالضبط قبل النوم، عندما يكونون عاجزين عن فعل أي شيء. وعندها يتعرضون – في حالة من العجز الكامل – لهذا التيار من الأفكار. ومن جراء ذلك لا يتوصلون أبداً إلى النوم.

تهدئة هذا السيل من الأفكار هو مظهر آخر – لا يستهان به – من تمارين الاسترخاء. في وقت أول – يتوجب عليك أن تعي أنك متوتر مشدود ثم عليك أن تتخلى عن التوتر من أجل:

- زيادة التركيز أثناء عملية تعلم مادتك.
- أن تزخم قوة التخيل وأن تنشط القسم الجيد من الدماغ.
- أن تحسن حالة الراحة العامة عموماً.

لهذه الغاية، من المهم تمديد الجسم والفكر بذات الوقت لأن أحدهما يفعل في الآخر. ودون ما وعي لكل هذا، كثيرون من الأشخاص يحاولون العثور على مكنات التمدد والارتخاء من أجل الهرب من الضغط والتوتر والتهاوي. فيمارسون الرياضة، أو يذهبون في سياحة، أو يسمعون الموسيقى، أو ينصرفون إلى هواياتهم (وحتى صرعاتهم). والتدخين يشكل أيضاً أحد هذه الذخائر. ومن يدخن السيجارة يشهق بصورة أعمق والتنفس العميق يجلب التمدد.

وفي أغلب الأحيان، يستحيل التمدد الحق أثناء القيام بهذه النشاطات لأن الفكر والأفكار تستمر مضطربة. وجل ما يحصل هو إرخاء الجسم مؤقتاً ولفترة قصيرة. وفي التدخين يكون الإرخاء أقصر أمداً.

الاسترخاء هو أبعد ما يكون عن أن يكون قضية تسلية وتخلٍ، أو حتى نوم. في هذه الحالات الثلاث الأخيرة، تظل العضلات مشدودة، ويحس المرء في اليوم التالي، عند اليقظة بأنه منهوك محطم وأنه عابس وأنه متجهم.

التمدد يعني بلوغ الجسد والفكر حالة الراحة. من الناحية الجسدية، ويتحقق هذا بخفض في الوتيرة القلبية وفي التنفس، وبخفض الضغط الشرياني وكذلك بتراخ عضلي. التمدد هو خفض في كل وتأثر الجسد.

والاسترخاء النفساني يتطابق مع خفض في تدفق الأفكار، وفي التركيز على شيء واحد. وكلما كان التمدد أعمق كلما ازداد الربح في التوازن. الانسجام والهدوء يفرضان نفسيهما؛ ويشعر الإنسان بأنه مرتاح وغير مشدود. فالهموم، والقلق والمشاكل كلها تزول. ويشعر المرء بالخفة وباللامبالاة.. هذا التمدد يؤدي أكثر إلى مزيد من الثقة. ونقف موقفاً أكثر إيجابية في مواجهة الحياة. إن الحواجز والانسدادات المكتسبة في السابق تتقلص أو تزول حتى.

كلما ازداد الارتخاء (وعدم الشد) كلما ارتفعت المناعة الجلدية وتحول التنفس إلى الهدوء والانتظام. ولكنه من الممكن – حتى بدون هذه الأجهزة – وبقليل من الوقت والتصبر اكتساب الإحساس بحالة التمدد والارتخاء.

ثالثاً: التنفس هو الوسيلة البسيطة التي تساعد على الاسترخاء

التنفس هو في أساس كل حياة – التنفس يعني العيش. من خلال الشهيق والزفير الدائمين، يستمد الجسم الأوكسيجين أو الطاقة الحيوية: وعلى هذا يرمز التنفس إلى دورة الطاقة الحيوية التي تكمن في كل الدورة الدموية.

في العالم الغربي لا يعطى إلا القليل من الأهمية للتنفس لأنه يعمل لوحده دونما مشاركة منا – ولكن – وكما سبقت الإشارة – يتحول التنفس عندما نكبت عواطفنا وهذا يؤدي إلى "الكرمب" Crampe العضلي. وبعد مضي وقت، لا يمكن التخلص من هذه التشنجات العضلية بإرادتنا بعد أن أصبحت نوعاً ما طبيعة ثانية فينا.

ودونما مبالغة، يمكن التأكيد أننا نعيش كما نتنفس. أغلب الأشخاص عندهم تنفس متمايز في عدم كفايته. إن حياة تريد أن تعبر عن كل تألقها

تقتضي – مع ذلك، أن يتنفس الكائن البشري بعمق دون أن يسمح لنفسه بأن يحده تنفس منقبض: ماذا نعمل من أجل تحسين تنفسنا؟

والطريقة البسيطة للسيطرة على التنفس تقوم على ملاحظته. إن كل التقنيات الشرقية مثل التأمل واليوغا أو الزن ابدأ بوعيٍ للتنفس الذاتي. في بادئ الأمر يكفي تطويله، قبل الذهاب إلى النوم مثلاً. ثم ملاحظة تنفس المرء ذاته. وبعدها يستمر المرء في التنفس العميق وبوعي ثم يحبس النفس لثوانٍ قبل رفيره بوعي أيضاً. وإذا أردنا تنشيط العملية، يمكن تخيل كيفية دخول الهواء إلى الرئتين، فيمكث عدة ثوان في البطن ويخرج عبر العصعص. ومن الممكن تصور الهواء كنورٍ ذهبي يعبرنا وينقينا من هموم اليوم.

والتنفس المنتظم ضروري لكل تمدد. ولهذا السبب يشكل التنفس السليم الجيد أساساً لكل تمرين استرخائي، وبالتالي، لكل تعلم.

احرص على أن تلبس ثوباً يتيح التنفس العميق. الثياب الضيقة تعيق التنفس. وفيما يتعلق بالوضع الجسدي، احرص على أن يكون عامودياً، بحيث يتيح للصدر وللبطن ما يكفي من الفراغ بحيث يستطيع التنفس أن يتم بحرية وراحة. التعب هو إشارة – في غالب الأحيان – على تنفس غير سليم. يكفي في مثل هذه الحالة تغيير الوضع ليشعر الإنسان بأنه استعاد نشاطه. احرص بشكل خاص – في حالات التوتر – على ملاحظة كيفية تغير التنفس. ويكفيك ببساطة أن تبدأ بالتنفس العميق لكي تقدر على العب من الهواء. ولست مضطراً أن تبتلع وتتغصص الهم الذي يمتلكك دونما تحرك من جانبك. فالتنفس الحق يقدم لك الحيوية، والطاقة والصحة. والغرفة التي تتواجد فيها – لكي تتعلم – يجب أن تكون حسنة التهوئة دائماً.

وعندما يمتلك الجسد الكفاية من الأوكسجين، تتحسن الدورة الدموية فتزداد القدرة على التعلم والانتاج لمدة أطول. ويجدر أيضاً منح النفس أوقاتاً

كافية لراحات جيدة. وإن شعرت بحاجة إلى ذلك، فإنك تستطيع ممارسة بعض تمارين التمدد أثناء فترات الاستراحة.

الفقرة الثالثة:
وسائل تخزين المعلومات القانونية
أو التعلُّم الحقوقي

الحياة البشرية كلها عملية تعلم دائمة، وحتى بعد انتهاء الدراسة الجامعية فأنت عندما تمسك قضية قانونية وتبدأ بمطالعتها سواءً بصفتك محامياً أو قاضياً و باحثاً متخصصاً او كنت بصدد الإجابة على سؤال طرحه عليك أحدهم، أو تعدَّ محاضرة لإلقائها على طلابك، ففي كل هذه الحالات أنت قبل كل شيء تكتسب علماً وتوسِّع في معرفتك دون أن تشعر أنك تتعلم.

أولاً: التحضير النفسي لاستقبال العلوم

إن واقعة تعلم مادة قانونية ما، ليست إلا مظهراً من مظاهر عملية التعلم، التي تتأثر بطريقة التفكير وبالشعور، وبالحالة النفسية، أو بالمصلحة، وبالشجاعة وبحب المخاطرة، أو بالخوف والشك، أو بالحماس والثقة، أو بعدم الاطمئنان.

إن هيمنة أي عاملٍ من هذه العوامل على نفسية الطالب أو الذاهب للإمتحان، سيكون لها أثراً كبيراً على تحضيراته وبالتالي على طريقة إجابته على الأسئلة كما سيتبين معنا لاحقاً، لنوضح هذه الفكرة ببعض الأمثلة:

إن الطالب الذي **تسيطر عليه فكرة أنه ضعيف** باللغة الأجنبية، فهذا الشخص لو حمل الكتاب لأيامٍ طويلة فلن يستطيع فهم ولو صفحةٍ واحدة منه،

مع أنه من الثابت علمياً بأن بإمكان هذا الشخص أن يحفظها بوقتٍ قصيرٍ عن ظهر قلب بل ويفهم معانيها ولو كان ضعيفاً أصلاً باللغة، لأن هذا الشخص لو أعطيته أغنية باللغة الانكليزية لمطربٍ يحبه لحفظ هذه الأغنية بسهولةٍ ويسر. وهكذا فإن سبب فشل هذا الطالب ليس صعوبة اللغة الأجنبية بل الوهم الذي سيطر على عقله وعطَّل كل عمليةٍ دماغية لاستقبال هذه المعلومات. وبالمقابل فإن طالباً **امتلك الرغبة وعقد العزم على النجاح** في هذه المادة الأجنبية الذي لا يتقنها أصلاً، فبالتأكيد سوف يستطيع حفظ هذه المادة والنجاح في الامتحان المقرر. وإذا فتشتم عن هذين النموذجين في جامعاتكم فستجدون منهما أعداداً كبيرة.

لذا فإن نتيجة الامتحان هي انعكاس للحالة النفسية والفكرية، قبل أن تكون مقياساً لكمية المعلومات والمتوفرة في الذهن. فلا أكذبكم القول لو قلت لكم، أن باستطاعة الحقوقي أن يجيب على قسمٍ كبيرٍ من الأسئلة إذا كان يثق بنفسه ويمتلك الشجاعة وغير متردد، ويملك قدرات منطقية وذهنية قادرة على التحليل والاستنتاج السليم .

فمن الخطوات السليمة نحو التعلُّم الصحيح، هي أن يتحوَّل الإنسان بسلوكيته نحو الإيجابية، وهذا ما سيجعله أكثر تيقظاً، وأكثر اهتماماً وأكثر وعياً لذاته وأكثر انتباهاً. فإذا اعتقد الإنسان بإنه أهل لأكثر مما يعتقد، فسوف يندفع نحو اكتساب المزيد دون تعبٍ أو ملل.

ويمكنكم أن تلاحظوا بأن معظم الناس يميلون على الأرجح نحو أفكار سلبية. وبفعل تواتر تكرار حقائق "سلبية" يفترض أنها من نوع "لست موهوباً" "أنا غشيم"، "أنا ضعيف باللغة الأجنبية" "مادة الاقتصاد مادة جافة" "لآ أحب الأرقام والتحليلات في القانون المالي" "لا أفهم مادة العلاقات الدولية"، " لن أتجاوز امتحان الدخول إلى معهد الدروس القضائية"، "الواسطة هي مفتاح النجاح، فلماذا اتعب في التحضير والدرس"... ألخ.

عندما يكرر الإنسان هذه العبارات، أو تسيطر عليه هذه الحقائق، فإنها ستتحول إلى جزءٍ من ذاتيته دون أن يشعر، وستصبح تصرفاته إنعكاساً لهذا الواقع الجديد الذي أوجده في فكره، فيتصرف تلقائياً وفقاً له. وفي أغلب الأحيان، تتجذر هذه الأفكار السوداوية إلى درجة نعتقد فيها بأن الأمور يستحيل أن تكون على خلاف ما نعتقد. وهنا تنعدم فينا الرغبة حتى بالقيام بأي تصرف في الاتجاه المعاكس مهما كان، فكل من يؤمن بأن شيئاً ما مستحيل لا يحاول أبداً أن يجعله ممكناً أي قابلاً للتحقيق.

لذا كان من اللازم الإسراع في تمرين أنفسنا على الوعي الإيجابي والعمل دائماً على استبدال عبارة "لست أدري، أو لا أعرف" بعبارة: "ماذا أصنع لو أني عرفت أو لو أني استطعت"؟، وكذلك استبدال عبارة الواسطة مفتاح النجاح بعبارة سأنجح في الامتحان وسأتفوق على كل أصحاب الواسطات، ... .

بهذه الكيفية، تكون قد قمت بالخطوة نحو التغيير الإيجابي. وهذا يتيح لك ويجعلك متهيئاً لتجارب جديدة، ويقوي الثقة فيك بقدرات لم تكن تخطر ببالك: راقب بانتباه اختيارك لكلماتك ولكلمات الآخرين. في أغلب الأحيان نحن لا نعرف أفكارنا الخاصة بنا بوضوح. كم من مرة قلنا لأنفسنا أو فكرنا "سوف أصبح مجنوناً"، "أنا أبله"، "أنا بليد، حتى تمر علي هذه الأشياء؟"، "إن هذا لا يحدث إلا لي"؟ مثل هذه الأفكار تخطر ببالنا كل وقت.

بعد إزالة السلبيات من ذهننا، وتحويلها إلى أفكار إيجابية دافعة نحو العمل، لأن لهذه الإيحاءات الإيجابية بما تحمله من القوة في ذاتها، فإنها ستلعب دوراً مؤثراً في تجاوزنا للعقبات التي قد تعترض فهمنا للمادة التي سنخضع فيها للإمتحان.

ثانياً: طريقة تلقي المواد المراد حفظها

إن للمكان الذي يدرس فيه الحقوقي أهمية كبيرة في الاستيعاب والحفظ، ذلك أن المواد القانونية تحتاج إلى جوٍ هادئٍ تتوافر فيه المقومات التي تؤمن التركيز والصفاء الذهني، فإذا كنت تدرس في مكانٍ صاخبٍ يتحدث فيه الأهل ويرتفع به صوت التلفزيون، ويصله ضجيج السيرات وحركة المارة بالشارع. إن هذا المكان غير صالحٍ البتة للدراسة والاستيعاب.

بعد تحضير المكان، ومن المفضل وجود الموسيقى الهادئة، والجلوس بطريقة مريحة، وتحضير كل مستلزمات الراحة، فإذا وصلت إلى حالة من الراحة والسكون، وجّه كل الانتباه نحو مضمون المادة.

هنا إبدأ بقراءة المادة التي تريد حفظها كاملة، ثم في القراءة الثانية، إبدأ بإعداد خارطة المادة التي تريد دراستها (لنقل مثلاً: العقارات بالتخصيص)، وهي الخارطة التي سبق شرح كيفية إعدادها، ثم تنتقل بعدها إلى شرح كل مفردة من مفردات الجدول بجملٍ لا تتجاوز العشر كلمات. ثم اطرح على نفسك أسئلة تتعلق بالجمل التي اخترتها.

وفي القراءة الثالثة التحليلية، حاول استعراض المادة بشكل صوري، أمام عينك الداخلية، دونما تكلف أو إكراه. وذلك بمحاولة إقران المادة بالأمثلة والتي بأغلبها تكون مذكورة في الكتاب. في نهاية جلسة التعلم، أعطِ الأمر لنفسك بأن تكون نشيطاً ومستعداً من جديد تنفس بعمق، عدة مرات وقم بتمرين الاسترخاء.

إن قراءة المادة ثلاثة مراتٍ فقط وفقاً لهذه الأسس، ستضمن لك حفظ المادة التي تدرسها، وهي تغنيك عن عشرات القراءات التي تحاول من خلالها ضغط المعلومات بقوة داخل ذاكرتك، وفي الغالب تجد نفسك قد نسيت ما قراءته رغم الجهد الكبير الذي تبذله.

رابعاً: العوامل المساعدة على الحفظ

إن بعض الأمور الصغيرة والتي يمكن أن تكون قد قمت بها بصورة تلقائية، تساعدك على التغلب على بعض المعيقات التي قد تقلل الحافز أو الرغبة في التعلم، وتسمى بمحفزات الدراسة وهي التالية:

- حدد لنفسك وحداتٍ صغيرة لتتعلمها، فلا ترهق أعصابك قبل بدء جلسة التعلم بأن تقول لنفسلك سوف أنهي فصلاً بكامله، مع أن ذلك سيكون مستحيلاً من الناحية العملية، بل ستجد نفسك عند مضي فترة طويلة من الوقت دون تحقيق المراد، أنك بدأت تتوتر وتضغط على أعصابك لإنهاء المقرر مما يرتد عليك سلباً في النهاية، لذا عندما تبتدئ بجلسة التعلم، حدد لنفسك عدداً معقولاً من الصفحات، يتناسب كمُّها مع الوقت المخصص لدراستها.
- أقبل الأمور كما هي – أنت أيضاً (كما كان إنسان) يعترضك أيضاً يوم نحس تتعسر فيه الأمور. إقبل هذا اليوم كما هو، ولا تعاند ولا تكابر بيأسٍ في التصرف. استمع في هذا الشأن إلى مبدأ غوتة: "إن أنت استرحت في ساعة النحس، فإن الساعة التالية تفيدك الأضعاف".
- عند الجميع تظهر لحظات التبليط في التعلم". إنها أحوال يتجمد فيها كل تقدم، ولا يتحرك فيها أي شيء ظاهراً. لا يزعجك الأمر بعد هذه المراحل القصيرة، يستمر الصعود كأفضل ما يكون.
- أعط لنفسك الوقت ولا تتعامل هكذا – مرة واحدة – مع النتائج وكأنها مؤكدة ومحسومة. أبداً بتواضع، وافرح بكل نتيجة يومية وبكل نجاح مهما صغر شأنه.
- جرب أن لا يزعجك أحد في جلسة التعلم. إقطع خط التلفون وجرس الباب، واقفل الخلوي، وأكتب على ورقة وعلقها فوق الباب حتى لا يزعجك أحد أو اتخذ أي إجراء بهذا المعنى.

- اجلس جلسة مريحة واغمض عينيك. وتمدد وحضر نفسك للتعلم.
- تذكر نجاحاً سابقاً لك في مجال التعلم.
- في آخر الجلسة جرب أن تظل نشيطاً فرحاً. تنفس بعمق لعدة لحظات تمط وافتح عينيك.وعند اللزوم قم بعدة تمرينات ثم تأكد من نجاح تعلمك.

القسم الثاني:
تحديد الهدف من التعلم

يمكن للإنسان أن يتعلم أي شيء يريده، والتعلم هو الحصول على معارف جديدة، وقبل أن تتمكن من معرفة أمرٍ ما يجب أن تكون لديك الرغبة الحقيقية في التعرف عليه، فإذا اعتقدت أنك تعرف كل شيء عنه، فإنك لن تستطيع التعرف على المزيد، فيجب أولاً أن تتوفر لديك إرادة تعلم المادة التي تدرسها. فإذا توفرت الإرادة ننتقل إلى الخطوة الثانية التي هي الدراسة، ووسائل الدراسة تبدأ بالاستماع ثم طرح الأسئلة فالقراءة. وسبب الدراسة مهم، فمنهم من يدرس من أجل النجاح في الامتحان ولكن يجب أن لا يكون هذا هو هدفك، بل يجب أن تدرس من أجل أن تستخدم ما تعلمته.

الفقرة الأولى:
أهمية معرفة الهدف من التعلم

يلازم المتعلم تحديد الهدف من التعلم منذ لحظة اختيار تخصصه، ويبقى في كل خطوة يقتضيها عمله، وقد أشرنا في القسم الأول إلى أهمية التركيز على كل خطوة يخطوها الطالب، وهنا سنحاول أن نبين أهمية تحديد الهدف من التعلم من أجل النجاح، على اعتبار أنه الحافز الذي سيساعد الطالب للوصول إلى الهدف المرجو.

فعندما ينهي الطالب دراسته الثانوية، ويبدأ بمرحلة التطلع إلى الاختصاص الجامعي فإنه يقف أمام أهم اختبار له في الحياة، إذ بهذا الاختيار يكون قد حدد مسار حياته لغاية مماته، فما سيختاره كتخصصٍ سيلازمه ما بقي من عمرٍ، هذه الحقيقة لا ينبغي أن تغيب عن بال الطلاب لحظة اختيارهم التخصص الجامعي، ولعل سوء الاختيار قد يكون من العوامل المؤثرة في فشل الطالب في تخصصه.

فإذا اختار الطالب، من الحقوق تخصصاً، ينبغي أن يكون اختياره نابعاً من إرادته ومتوافقاً مع رغباته وتطلعاته، فلا تكون دراسة الحقوق هي الهدف النهائي بل الهدف هو المهنة التي يريد الطالب أن يتقنها من وراء هذه الدراسة، لأنه إذا كانت الدراسة هي الغاية فتلك مشكلةً كبرى، لأن اهتمام الطالب سيكون منصباً على النجاح في الامتحان فقط، دون أي التفاتٍ لمستقبله المهني المنشود.

وإذا تطلَّعنا إلى خريجي كليات الحقوق سواءً أكانوا من طلاب الجامعة اللبنانية أم الجامعات الخاصة، فإننا نجد أن عدداً كبيراً منهم عاطلين عن العمل وغير قادرين على شغل منصب او القيام بعملٍ او على معالجة امور حياتهم بشكل فعّال. واصبحت هذه بالفعل هي المشكلة الكبيرة في المجتمع، ولها الأولوية على مشكلة اختيار الجامعة، فهؤلاء الخريجين غير قادرين على استخدام المعلومات التي درسوها خلال سنوات طويلة.

لذا من اجل الوصول الى حلٍ شافٍ لموضوع التعليم ومن اجل معالجة مشاكل الطلبة من المجدي بداية ان نعرف الهدف من التعّلم والدراسة ، هل الهدف هو تحصيل العلامات وارضاء الاهل؟ ام هو مجرد قضاء وقت في الجامعة من اجل عدم البقاء في الشارع، ام من اجل الحصول على مصروف يومي، بحجة الدراسة، دون الحاجة الى العمل ؟ أم.... هو من اجل الحصول على معلومات جديدة يمكن تطبيقها بشكل فعّال في مجالات الحياة المختلفة تكون مصدر رزقنا وتنفع مجتمعنا.

كانت هذه الأسئلة وغيرها محل اهتمام ل. رون هابرد، ودفعته لتأليف كتاب "اساسيات التعلم"، وهو كتاب موجه الى كل الطلبة والمدرسين والاهل، وقد أثار رون الإشكالية من زاوية لماذا يدرس الطالب، ورأى أن بعض الطلاب يقومون بدراسة منهاج معين وينتهون من دراسته وهم غير قادرين على استعمال اي شيء مما درسوه، والسبب في هذا هو انهم اجهدوا أنفسهم بدراسة المنهاج فقط من اجل اجتياز الامتحان ، وليس من اجل استعمال المعلومات التي درسوها. وهذا هو السبب في فشلهم بتطبيق ما تعلموه بعد تخرجهم.

لذا رأى رون أن من المجدي بدلاً من التفكير في هل سيأتي هذا السؤال في الامتحان؟ أن يكون التساؤل "كيف يمكن تطبيق ما تعلنماه ؟" او "كيف يمكن استعمال هذه المعلومات حقا؟.

ويتساءل رون ما الذي يجعل الدراسة مملة الى درجة انها تصبح مجرد واجب من اجل اجتياز الاختبارات؟ ولماذا يفقد الطلبة الرغبة في الدراسة بالرغم من رغبتهم في التعّلم وتطبيق ما تعلموه؟ ولماذا اصبحت الدراسة عبء على الطلبة بينما يجب ان تكون مصدر متعة وثقافة واساس لحضارة عظيمة؟

للإجابة على هذه الاسئلة رأى رون أنه من المفيد التعرف على عوائق الدراسة ومن ثم التعرف على كيفية تمييزها وكذلك إيجاد الحل لها.

الفقرة الثانية:
عوائق التعّلم والدراسة

إن عوائق الدراسة هي التي تعيق قدرة الشخص على الدراسة وعلى التعّلم. وتنتج هذه العوائق ردود فعل جسدية وعقلية. فإذا عرف الشخص وفهم ماهية هذه العوائق وعرف كيف يقوم بمعالجتها فان قدرته على الدراسة ستزداد كثيرا، وأرجع رون عوائق التعلُّم إلى عدة عوائق:

أولاً: عائق التكبر والغرور

وهذا هو أصعب العوائق، يحصل عندما يظنُّ الحقوقي بأنه أكثر معرفةً من أستاذه بل ويعتقد نفسه محيطاً بكافة الجوانب القانونية التي يعالجها الكتاب الذي يدرسه. فهذا الطالب الذي يظن انه يعرف كل شيء عن موضوع معين لن يستطيع تعّلم اي شيء جديد في ذلك الموضوع. واذا سألته عن رغبته في ان يتعلم عنه فإنه سيتجنب الاجابة على سؤالك، ولن تكون لديه رغبة في التعّلم عنه بسبب فكرته الخاطئة والمسبقة بأنه يعرف كل شيء عنه.

ثانياً: الافتقار الى الدراسات الميدانية أو الحلول التطبيقية

رغم أن المواد الحقوقية بمجملها نظرية، إلا من الصعب فهم العديد من هذه المواد إذا لم يجد الطالب أمامه حلولاً عملية، فمثلاً إن مادة أصول المحكمات الجزائية لا يمكن للطالب أن يتقنها إذا لم يتعرف عن قرب على

كيفية عمل قضاة التحقيق والنيابة العامة، وكذلك فإنه لن يستطيع الوقوف أمام المحكمة إذا لم يكن مالكاً للمؤهلات العلمية في إعداد الاستحضار وتقديم اللوائح، وكذلك ن يستطيع إصدار حكم إذا لم يكن يملك المقومات العلمية للفصل في النزاعات، كما أنه لن يستطيع كتابة بحثٍ قانوني إذا لم تكن لديه الملكة اللازمة لذلك.

هذه الأمثلة البسيطة تدل على أن الحقوق هي واقع وحياة إضافةً لكونها نصوص ومبادئ، وللنجاح فيها يقتضي بالحقوقي أن يتعايش مع النص أو المادة القانونية على أنها واقعٌ مطبَّق. وحتى في إطار القانون الدولي، فلا يستطيع الطالب أن يصبح بارعاً فيه، ما لم يقرن النص القانوني بوقائع حية. فمثلاً عند دراسة الوضع القانوني للبحار والتمييز بين لبحر المقلق والبحر المفتوح، فإن الطالب إذا لم يأتي بخارطة بحر قزوين بما يحيط بها من دول، أو أن يرسم هذا البحر على ورقة مع الدول المتشاطئة، ويحلل المدى القانوني لكل دول، فإن حفظ الحقوقس للمبدأ دون هذا التطبيق سيجعله ينسى الفرق بين بحرٍ مغلق وبحرٍ مفتوح، وكيف نحدد الحقوق في كلا البحرين.

ثالثاً: عائق تخطي التدرج

وهذا يعني ان يقوم الشخص بدراسة شيء ما من غير التدرج في معرفته. وكثيراً ما يتعرَّض الطلاب لهذا العائق، وخاصةً أولئك الذين يتغيَّبون عن مقاعدهم الدراسية، أو الذين لا يتابعون دروسهم بانتظام وعندما يأتي الامتحان يبدأون بقراءة المواضيع التي يظنونها مهمة، أي التي من الممكن أن تطرح في الامتحان، ويأتي انتقائهم لهذه المواضيع من أجزاء الكتاب، دون المتابعة الكلية له من الألف إلى الياء، ونعطي مثلاً لتوضيح القصد:

في مادة القانون المالي، قد يدرس الطالب موضوع: تصفية النفقة، ولكن بالتأكيد فإنه سيجد صعوبة كبيرة في فهم هذا الموضوع، إذا لم يكن

محيطاً بمعنى النفقة، وكيفية عقد النفقة وما هي الضوابط التي يجب على الإدارة أن تتقيد بها. إن هذا الطالب الذي قرأ عن تصفية النفقة دون أن يلم بالتفاصيل السابقة، بالتأكيد لن يحفظ أي كلمة من هذا المقطع الذي حاول حفظه، كما أن إجابته ستكون مبتورة ومرتجفة وينقصها الترابط المنطقي والتسلسل الفكري الصحيح.

وهذه المشكلة البسيطة وفي نفس الوقت القاسية وشديدة الوطأة والتأثير، فإن حلُّها سهلٌ جداً، ويتوقف على تدرُّج الطالب في معارفه بصورة متتابعة، وأن لا يحذف من الكتاب أي مقطعٍ بحجة أنه غير مهم أو أنه لا يطرح في الامتحان، وإذا حصل له ذلك وشعر أنه لا يستوعب ما يقرأ، فعليه أن يعود للدرجة التي قفز عنها، ومن ثم المتابعة الى ان يصل الى الدرجة التي كان عليها وفي هذه الحالة سيتلاشى شعوره بالارتباك وقلة الاستيعاب.

وهذا التدرج في المعرفة لا يكون فقط متعلقاً بالكتاب الذي يقرأ، فأحياناً يكون التدرج في المعرفة ممتداً على سنواتٍ عديدة.

مثال أول: يدرس الطلاب في السنة الثالثة حقوق عقود الإيجار والوكالة والبيع، إن الحقوقي الذي يقرأ هذه المواضيع دون أن يكون ملماً بالنظرية العامة للموجبات أو دون أن يقرأ نظرية العقد، فإنه سيجد صعوبة كبيرة في فهم هذه المادة. لذلك إذا شعر الطالب بالصعوبة في فهم هذه العقود عليه العودة إلى دراسة نظريتي الموجبات والعقود (منهاج سنة ثانية).

مثال ثانٍ: في القانون الإداري، يدرس الطلاب القانون الإداري العام بمبادئه وأركانه في السنة الثانية الثانية حقوق، وفي السنة الثالثة يتعرفون إلى القانون الإداري الخاص، وفي السنة الرابعة يدرسون أصول المحاكمات الإدارية، فإذا لم يكن الطالب ملماً بالقانون الإداري العام والخاص، فلن يستطيع فهم أصول المحاكمات الإدارية، وإذا صادفته إشكالية بسيطة، (مثلاً: نقطة قانونية تتعلق بصحة الخصومة) فإنه سيعجز عن حل هذه الإشكالية إذا

لم يكن قد درس الأشخاص المعنوية العامة وتوزيع الاختصاص فيما بينها وهو من المواد المقررة في السنوات السابقة. وكذلك الأمر إذا ما دفع لمستدعى ضده بعدم وجود قرار إداري قابل للطعن أمام مجلس شورى الدولة، فإذا لم يكن قد درس سابقاً أركان القرار الإداري وشروط صحته فإنه لن يستطيع الإجابة على هذه النقطة.

مثال ثالث: يدرس الطلاب في السنة الأولى حقوق قانون الملكية، ويدرسون في السنة الرابعة التحديد والتحرير العقاري، إن عدم فهم الطالب أو نسيانه لقانون الملكية الذي درسه في السنة الأولى، أو إذا كان معدَّله في هذه المادة ضعيفاً لعدم تمكنه منها، ونجح بفارق علاماتٍ حصل عليها من مادةٍ أخرى، فإن هذا الطالب سيجد صعوبة كبيرة في فهم منهاج السنة الرابعة، ويتوجب عليه معاودة المذاكرة لمنهاج السنة الأولى.

رابعاً: عائق عدم الفهم

وهو أخطر العوائق التي تعترض الطالب ثناء الدراسة، لما يُسببه من ردود فعلٍ غير مرغوبٍ فيها، وقد تؤدي إلى اقلاع الطلاب عن الدراسة بشكلٍ نهائيٍ، وينتج هذا العائق عن تعرُّضِ الطالب لكلمةٍ غير مفهومةٍ او إساءته لفهم كلمةٍ أو عبارةٍ مهما كانت صغيرة. أو ربما ظنَّ الطالب أنه قد فهم الكلمة، ولكنه في الواقع لم يفهم معناها الصحيح، ويحدث هذا الأمر كثيراً عند دراسة الطالب لمنهجٍ دراسيٍ بلغةٍ أجنبيةٍ لا يتقنها، ومن هنا تنتاب هذا الطالب العديد من ردود الفعل الجسدية والعقلية، من شعورٍ بفراغٍ عقلي أو كأنه لم يدرس شيئاً، وكذلك الشعور بالشرود الذهني والتعصيب، وكنتيجة نهائية يقرر

الاقلاع عن الدراسة بعد أن فقد كل رغبة في معرفة اي شيء عن هذا الموضوع الذي صادفته أثناء دراسته كلماتٍ غير مفهومة.

إن حل هذه المعضلة بسيط جداً، فعندما تعترض الطالب جملة معقَّدة ويرى أنه يتوقف على فهمها فهم ما بعدها، فعليه أن يستفسر حولها أساتذته أو أحد زملائه في الجامعة، أو أن يستعين بأحد المراجع المساعدة التي تحتوي على الكثير من التفصيل والشرح. فالمهم أن لا يمرَّ عليها دون استيعاب لأن ذلك يعني مضيعة وقته فيما يلي من قراءات قد يكون فهمها وحفظها متوقفاً على الجملة أو الكلمة الصعبة التي أهملها. وكذلك من الأفضل أن لا يضيّع وقته في التركيز على هذه الكلمة أو الجملة إذا رأى أنه لم يستطع استيعابها بسهولة.

ومن المفيد القول بأن كلمة أو تراكم عدة كلمات أو جمل صعبة في منهج ما سيؤدي إلى عدم فهم الطالب للمنهاج بكامله، وبالتالي سيرسب حتماً في الامتحان النهائي. لذلك لا ينبغي على الطالب أن يهمل أي مقطعٍ من كتابه، وليس المهم تعدد الكتب وكثرة المراجع، بل المهم هو تحسين القدرة على الاستيعاب لتكون الإجابات منطقية وسليمة.

لنعطي مثلاً: لنفرض أن طالباً أثناء دراسته لمادة القانون الدستوري قد مرَّت معه كلمة رئيس الجمهورية، فلم يفهم المقصود برئيس الجمهورية، ولم يلتفت إلى تميز رئيس الجمهورية عن رئيس الدولة أو الملك في الدول الديمقراطية (بلجيكا مثلاً)، فإن هذا الطالب سوف يقع بإشكالية كبيرة عن إجابته أو فهمه حتى لخصائص الرئيس سواءٍ أكان رئيس للجمهورية أو رئيساً للدولة، وسوف يعتقد بوحدة الخصائص على اعتبار أن الدولة في الحالتين هي من الدول الديمقراطية.

هذه هي العوائق الأساسية للتعليم التي تواجه كل طالبٍ في أيّ مرحلةٍ دراسيةٍ كان، والتغلب على هذه العوائق سيؤدي بالطالب إلى النجاح دون التفاتٍ إلى نوعية الجامعة التي يدرس فيها. هناك جهدٍ خاصٍ على الطالب أن يبذله. فالتعليم أساس لكل حضارة وهو أساس التقدم، وإساءة فهم الاشياء يسبب الكثير من المصاعب، لذا كان لا بد من وجود تقنية تعليمية تساعد الاشخاص على فهم واستيعاب المجريات والمتغيرات السريعة.

الفقرة الثالثة:
دور الأستاذ في التعلم

عملية التعلم هي التي تحكم بصورة جوهرية علاقة التلميذ بالأستاذ. إن المادة التي يجب نقلها ليس لها المقام الأول، فليس المطلوب هو ما أنقله، المطلوب والمهم هو كيف أنقله وهو ما له المقام الأول.

أولاً: دور الأستاذ

عملية التعلم هي علاقة بين الأستاذ والطالب، وفي مرحلةٍ متقدمة يصبح التعلم علاقة بين الطالب والكتاب، ومهما بلغت مرتبة الشخص في مجال العلوم القانونية فيبقى طالباً لمعرفة المزيد وتنطبق عليه خصائص الطالب المتعلم حتى ولو اكتسب صفة أستاذ.

فالتعلم هذه العلاقة العقلية بين شخصين أو بين شخصٍ وكتاب (بمعنى أصح مؤلف كتاب، لأن هذا الكتاب يحتوي فكر صاحبه، ويخضع للمناقشة والتعليق والتمحيص)، يمكن لطرفيها أن يجعلاها متعبة إن أرادا ذلك،

ويمكنهما أيضاً أن يجعلاها متعة ولذة إن أرادا ذلك أيضاً. فكما يقول بستالوزي إن فن التعلم ليس له من هدف ولا وسيلة إلا المحبة. لأنه لا يمكن تعليم الإنسان عن طريق التلقين كالببغاء فقط، فالتعليم الصحيح هو الذي يساعد الطالب على اكتشاف الأمور بنفسه.

فالأستاذ هو الذي يستطيع أن يقدم لتلميذه خيار التعاون بدلاً من خيار المعارضة. وعليه أن ينمي في ذات الطالب روح المبادرة والاستكشاف، بحيث لا يقتصر دور الاستاذ على إلقاء محاضرة مستنسخة من كتابه الذي يدرِّسه، بل عليه أن يدفع الطالب نحو المشاركة الحقيقية في إعداد وشرح المحاضرة.

فوظيفة الأستاذ، كما علَّمنا أستاذنا الكبير الدكتور محي الدين القيسي، هي أن يساعد هذا الطالب ليحقق الهدف الذي دخل الجامعة من أجله. فيعمل حينها على أن يكون وسيطاً بين معرفته وعلومه وبين طلابه، فيتفوق فريقاً من هؤلاء الطلاب ويصبحون أساتذة، ويستلمون دفة السفينة التي قادها قبلهم معلموهم الكبار، ويكملون ما بدأوه ويقوِّمون ما عملوه، فهذه سنة الحياة.

ثانياً: موجبات الأستاذ

بعد أن تحددت مهمة الأستاذ الجليلة في تعليم الحقوق، نجد أن على الأستاذ عندما يدخل قاعة المحاضرات، أن يبتغي عند إلقاء محاضرته إلى تحقيق الأمور التالية:

١- حفز الرغبة في التعلم لدى الطالب عن طريق تشجيع موهبة الإبداع فيه. وهذا يتطلب الإقلاع عن التعليم "التصادمي" والإقلاع عن نشر الخطط والمفاهيم الجامدة.
٢- تشجيع الثقة الذاتية عند الطالب بتوجيهه دوماً إلى اكتشاف قدرته على التعلم.
٣- فكفكة الحواجز أمام المتعلم: انظر إلى التلاميذ في عيونهم أكثر من النظر إلى الأوراق. انظر إلى الشخص ككائن بشري في كليته ولا تحكم عليه عبر نتائج عمله فقط.
٤- العمل على دمج الذين يشعرون بالتعطل والصدم. شخصن معايير الحكم إذ كل يقاس – في التحليل الأخير – بالنسبة إلى ذاته. إن تقدم التعلم يقوم على همة فردانية.
٥- تشجيع الحس بالمسؤولية. نحن لا نتعلم لكي يضاد بعضنا بعضاً (عقلية التنافس أو عقلية الإنتاجية أو المردودية)، بل يتعلم أحدنا من أجل الآخر. وعلى الأستاذ أن يكتشف نفسه هو أيضاً وبصورة دائمة، في الأوضاع الجديدة، وأثناء تعلمه. وعليه أن يقوم بتجارب متجددة دائماً، وأن يشعر أنه كائن بشري (يخطئ ويغلط).
٦- الأستاذ كجنيناتي. عندما تطلع النباتات سيئة، فيجب أو لا يشد الأوراق والجذوع نحو الأعلى. الجنيناتي الجيد يعطيها المزيد من العناية الحقة، مثلاً: مياهاً أكثر ومزيداً من الضوء، وأرضاً أفضل. وفي بعض الأحيان يتفحص جذورها ويتحسس مكامن مرضها حقاً.

القسم الثالث:
تحضير الإمتحان

عندما يضع الأستاذ أسئلة الامتحان يأخذ بعين الاعتبار قدرات الشخص الممتحن، بحيث تكون الأسئلة والمسائل حسب قدرات الطلاب ومكتسباتهم، لذا تختلف نوعية هذه الأسئلة بحسب تقدم الطالب في المعرفة،

فالأسئلة الموجهة إلى طالب في سنة أولى حقوق تختلف عن الأسئلة الموجهة إلى الطالب الذي يستعد لدخول معهد الدروس القضائية، وحتى لو توحدت نوعية الأسئلة فإن ما هو مطلوب من الطالب، يختلف في الحالتين لأن المستوى العلمي الذي وصل إليه الطالب، هو عنصر أساسي في تحديد الإجابة المطلوبة، وكذلك فإن وقت الإمتحان له دور في تحديد مدى هذه الإجابة.

كل هذه العوامل على الطالب أن يأخذها بعين الاعتبار عندما يدخل الإمتحان وعليه أن يلائم بين مستواه الفكري ووقت الامتحان والسؤال المطروح، وهنا تكون إجابته على قدر ما يريدها الممتحن.

ومن الأمثلة على ذلك: إن الإجابة المطلوبة من طالب سنة أولى حقوق حول المقارنة بين الفدرالية والكونفدرالية والمخصص لها كوقت في الإمتحان نصف ساعة، هذه الإجابة هي بالتأكيد مختلفة عن الإجابة المطلوبة من طالب دراسات عليا، أو مشتركٍ في مبارة الدخول لمعهد الدروس القضائية قسم القانون العام وخصص لها مدة ثلاثة ساعات.

الفقرة الأولى:
الامتحان وسيلة لتقييم معلومات الممتحن

إن تقييم نتائج التعليم هي الحلقة الأخيرة في العملية الدراسية أو هي المدخل لبدء الحياة العملية سواءً في المحاماة أو القضاء، أو في أي وظيفة

أخرى، فطالما هي كذلك، كان للإمتحان هدف هو قياس مدى نجاح عملية التعلم في توجيه السلوك نحو الغاية المطلوبة. فلم يعد الامتحان وسيلة لتقدير مدى التحصيل المعرفي للممتحن، بل يهدف إلى الوقوف على تحصيل التلميذ قدراته ومهاراته، وقياس اتجاهاته وميوله وطرق تفكيره، وكذلك تقويم المنهج الدراسي وفعاليته.

أولاً: الخصائص العامة للإمتحان

رغم تعدد المستويات لدى الطلاب واختلاف أشكال الامتحانات بين نقابة المحامين ومعهد الدروس القضائية والامتحانات الجامعية، فإن هناك قواسم مشتركة بين جميع المتعلمين تساهم عند حسن استعمالها، بأن ينهلوا من معين واسع مناسب وملائم، كل واحد حسب توقعاته، وأهدافه واحتياجاته.

ومهما كان نوع الإمتحان فإن جميعها تشترك بالخصائص التالية:

١. الموضوعية: وتعني عدم تأثر نتائج التقويم بالعوامل الذاتية للمصحح، فعندما يضع الأستاذ أسئلته، أو عندما يصيغ المسألة، فإنه يضع أمامه تحقيق الاهداف العامة المرجوة من إجراء هذا الامتحان، دون أن يلتفت إلى الأسباب الأخرى، فلا يتأثر بعلاقته الخاصة والمميزة بالطلاب، أو غضبه وحنقه عليهم لأيٍ من الأسباب.
٢. الصدق: ويقصد به قدرة الاختبار على قياس الشيء الذي وُضع لقياسه فعلاً دون غيره، أي لا يجوز أن يكون للإمتحان هدف باطني يرمي الأستاذ إلى تحقيقه على حساب الطلاب أو الممتحنين.
٣. الثبات: ويقصد به قدرة الاختبار على إعطاء النتائج ذاتها، إذا ما كرر قياس الشيء نفسه مرات متتالية .

٤. الصياغة الواضحة للأسئلة، بحيث يدرك الممتحن ما يقصده الأستاذ من السؤال أو المسألة فور قراءتها، ولا يجوز أن تحتوي المسابقة أي فخ أو عقدة.
٥. شمولية الأهداف المراد قياسها وتقويمها من خلال تنوع الأسئلة، بحيث لا يجوز في الامتحانات الجامعية أن يتقتصر الأسئلة على قسمٍ معينٍ من المادة وتجاهل بقية الأقسام. وكذلك الأمر في الامتحانات العامة لدخول نقابة المحامين أو معهد الدروس القضائية، وأما في الدراسات العليا حيث تحتوي ورقة الإمتحان على سؤالٍ واحدٍ على الطالب أن يجري به بحثاً، فإنه لا يجوز أن يتكرر طرح هذا السؤال في الدورات التالية.

ثانياً: خطوات اعداد الاختبار

إن إعداد الإمتحان لا يتم بطريقة مرتجلة من خلال تكديس عدد من الأسئلة والنشاطات التي تتناول المادة الدراسية، بل من خلال خطوات ومراحل مدروسة يمكن الاطمئنان إليها في تقويم تحصيل الطلاب. وتتلخص هذه الخطوات بما يلي:

١. **تحديد الأهداف:** تشمل هذه الخطوة الأهداف التي يرمي الإمتحان إلى تحقيقها، فبالنسبة لامتحان الدخول إلى معهد الدروس القضائية، فالامتحان هدفه تبيان مدى تمتع الممتحن بالقدرات التي تؤهله لحمل لقب قاضٍ في المستقبل، وما إذا كان يملك الأرضية اللازمة التي بتأهليها سيصبح حاملها قاضٍ يصدر الأحكام. وبالنسبة لامتحان دخول نقابة المحامين كمحامٍ متدرج فإنها تهدف إلى معرفة مدى مقدرة الممتحن على ممارسة مهنة المدافع عن حقوق وحريات الأفراد،

ويندرج السؤال العام الإجباري حول ثقافة المحامي في هذه المجالات الحقوقية. وأما بالنسبة للإمتحانات الجامعية، فهي كأي امتحان، تخضع للأهداف العامة المبينة في هذه الفقرة.

٢. **تحديد محتويات الامتحان:** بعد تحديد الأهداف التي يبغي الإمتحان تحقيقها، تبدأ خطوة تحديد محتوياته، وتشمل :

- إعداد قائمة بالموضوعات التي تتضمنها المادة الدراسية بأكبر قدرٍ من التفصيل وبصورة مبسطة.
- تحديد الأهمية النسبية لكل موضوع دراسي (الوقت المخصص لتدريسه) وارتباطه بطبيعة الهدف الأكثر أو الأقل أهمية.
- تصنيف الموضوعات بحسب الأهداف المراد قياسها

٣ إعداد مواصفات الاختبار: بعد تجميع المعلومات والموضوعات وتحليلها، يتم تحديد مواصفات الاختبار التي تتضمن:

- الموضوعات الأساسية التي يشملها وعلى ضوء هذه المواصفات يتم تحديد عدد الأسئلة المرتبطة بكل هدف في كل موضوع.
- بعد إعداد التخطيط العام تبدأ خطوة صياغة الأسئلة التي يجب أن تغطي موضوعات المادة وأهدافها. وتكتسب صياغة الأسئلة أهمية كبرى في لاختبار، لذا تكون الأسئلة:
  - واضحة ومحددة وخالية من الكلمات الصعبة، وغير غامضة بحيث لا يدرك المطلوب منها

- أن تكون الأجوبة المقدرة لها محددة ويمكن للطالب بلوغها دون أن تثير التفكير والنظر الدقيق.
- أن تركز على المفاهيم الأساسية وليس على الجزئيات والتفاصيل غير المهمة.
- أن لا تكون عامة بحيث لا يمكن الإحاطة بها.

الفقرة الثانية:
إتقان اللغة، والتفكير المنطقي

من المعلوم أن لكل بحثٍ علميٍ أداته، ولكي ينجح الباحث في عمله ويتقنه ينبغي عليه أن يجيد استخدام أدوات بحثه، وفي القانون فإن أداته الوحيدة هي اللغة والمنطق، لذا وجب على كل قانوني أن يتقن اللغة بقواعدها، ويجيد التحليل المنطقي ومبادئه، ليس فقط من أجل النجاح في الامتحانات بل وأيضاً من أجل النجاح في الحياة المهنية. فالفكر واللغة هما المترابطان اللذين لا ينفصلان.

أولاً: اتقان اللغة

اللغة هي وعاء الفكر، وهي التي تضع الأفكار العقلية في قالبٍ مقروء. وعلى الطالب أن يدرك أهمية اللغة التي بواسطتها سيعبر عن الأفكار التي يحملها في ذهنه. ولا بد أن يستخدم لذلك أسلوباً علمياً واضحاً وبسيطاً لا لبس فيه ولا غموض سواء أكان ذلك في الألفاظ أو في الأفكار. فأحياناً قد تكون الأفكار في ذهن الطالب مشوشة مضطربة لا تماسك فيها ولا وضوح، فيجيء التعبير عنها مفككاً مضطرباً غامضاً. وأحياناً قد تكون الأفكار واضحة في ذهن الطالب ويجيء التعبير عنها غامضاً مفككاً لعدم قدرة الطالب اللغوية

للتعبير عن أفكاره. وكثيراً ما نشهد حالات قصور الطالب عن التعبير عن أفكاره تعبيراً سليماً. ويلاحظ أيضاً أن معظم حالات الرسوب أو الفشل في الاختبار أو الامتحان يكون سببه اللغة، فقد يكون الطالب ملماً بالكتاب القانوني ومع ذلك يفشل بسبب عدم امتلاكه القدرة على التعبير كتابةً عن أفكاره.

- **لغة القانون الخاصة:** القانون له لغته الخاصة بمصطلحاتها ومفرداتها، التي تختلف عن الألفاظ التي تستعمل في اللغة العادية، لذلك ينبغي على الطالب أن يتقن استعمال الألفاظ الحقوقية بالصورة التي تتوافق مع مضمونها. وبسبب رصانة اللغة القانونية، ينبغي على الطالب أن يبتعد عن استعمال العبارات الغريبة أو الغامضة التي تعقد الفهم وتعوقه كما ينبغي تحقيق التناسق بين الألفاظ لتكوين الفكرة المقصودة.

- **اختيار الجمل:** إن الألفاظ لا تصلح بمفردها لتكوين المعنى ما لم تصاغ بجمل صحيحة وواضحة، وهذه الجمل يجب أن تحتوي الألفاظ المناسبة بدون حشوٍ أو لغو، لأنه يؤدي إى عكس المطلوب، فطالما حصلنا على المعنى بألفاظ محددة فمن غير المنطقي حشو الجملة بألفاظ إضافية لا تغير من المعنى المطلوب. فعلى الحقوقي أن يدرِّب نفسه على اختيار الجمل المفيدة، أي الجملة التي تفيد معنى يحسن السكوت عليه.

- **المقطع:** هو عبارة عن مجموعة من الجمل التي باجتماعها توضِّح الفكرة الأساسية التي يدور حولها هذا المقطع، وقد يتضمن أيضاً

الأفكـار الثانويـة التـي تـدعم الفكـرة الأساسـية وتـدور فـي فلكهـا. وللمقطـع أهميـة كبـرى فـي لعلـم القـانوني كمـا فـي غيـره مـن العلـوم. فالقاضـي لا يستطيع أن يصـوغ حكماً بمقطـعٍ واحدٍ مسرودٍ من الألف إلـى الياء، لأن ذلك سيؤدي إلـى صـعوبة قراءتـه واستخلاص المبادئ الـواردة فيـه. وكـذلك الأمـر فالمحـامي لا يمكنـه أن يكتـب لائحـة مـن مقطـعٍ واحد بـل نجده يعمد إلـى تجزئـة لائحتـه إلـى فقرات وكـل فقرة تحتوي على أقسام متعددة. وهكذا الحال بالنسبة للطالب فلا يجوز أن يكتـب بحثـاً أو مقالـةً أو يجيـب علـى أسـئلة الإمتحـان بطريقـة سـردية واحدة، فـإن ذلك ضـعف كبيـر وجهـل بأصـول الكتابـة السليمة. ومـن جهة ثانية لايجوز أن يجمع الطالب فكرتين أساسيتين في مقطـع واحد أو يقسم فكرة واحدة إلى مقطعين.

- **الأدلـة:** مـن المفيـد تطعـيم الدراسـة بأدلـة وبـراهين، لأنهـا تـؤدي إلـى إظهار مدى استيعاب الطالب للمادة التي يمتنح بها، ولكن يجب عدم الغـوص كثيـراً فـي مجـال التـدليل لأن فيـه إعمـالاً وإجهـاداً للفكـر قـد لايتطلبـه الامتحـان البسيط بوقتـه المحـدود، فعنـد تـوفر الأدلـة الجـاهزة فـلا بـأس مـن سـردها وإلا فـلا بـأس بتجنبهـا لأن ذكـر أدلـة فـي غيـر محلها قد يؤدي إلى عكس المطلوب.

- **التدرب:** إن أهم تقنية للنجـاح فـي الامتحـان هو التدرب علـى الكتابـة، والإجابـة علـى الأسـئلة لمشـابهة لتلك التـي تجـري فـي الامتحـان، فـلا يكفي أن يقرأ الطالب المسائل المحلولـة، بل يجب أن يعمل علـى حل هـذه المسـائل والأسـئلة، وهـذه العمليـة التدريبيـة يجـب أن تمتـد علـى مدار لسنة وليس قبل الامتحـان بيوم أو يـومين، لأن لهـا بذلك مفعول

عكسي لما تحدثه من إجهاد فكري وتوتر. ويقتضي أثناء التدريب التخلي عن مبدأ الحفظ والتسميع لصالح مبدأ التفكر والتأمل، والقيام بمطالعات كافية وقراءة النماذج وكتابة الأبحاث وحل المسائل الكاملة.

وإن من الأمور التي يجب على الطالب أو الحقوقي اتقانها، هو الكتابة بلغة الغائب وعدم استعمال الضمائر الشخصية. وكذلك التحلي بالموضوعية العلمية التي تقضي بأن يتجرد الباحث من ميوله وأفكاره الشخصية، ولكن روح النقد تفرض أن يدافع الباحث عن آرائه الشخصية وهو ما يؤدي لتحديث القواعد الموضوعة.

إن وضوح اللغة ودقة العبارة وسلامتها، واعتماد الجمل القصيرة وحسن استعمال أدوات الوصل فيما بينها، وتجنب العواطف التي ليس لها مكان في القانون، وكذلك التعبير عن الرأي الخاص، لكل ذلك دور أساسي في عملية إخراج الفكر القانوني من عقل الطالب إلى الأوراق البيضاء الموضوعة أمامه، فإذا أحسن استخدامها، أرتدَّ عليه ذلك إيجاباً ونجاحاً، وإلا فالعكس هو النتيجة المنطقية.

ثانياً: التفكير المنطقي

القوانين هي عبارة عن ترجمة الوقائع أو التجارب الحياتية إلى نصوص تنظمِّ هذه الوقائع وتحكم هذه المظاهر. فإذا عرف الطالب كيفية تحويل الواقعة إلى مندرجات النص القانوني، أمكنه الإجابة على أي سؤال مهما كان بنظر غيره معقداً. لأن القانون عبارة عن تحليلٍ منطقي وإعمالِ فكرٍ، فكلما كانت ثقافة الطالب واسعة، ومستندة إلى حصيلة علمية كبيرة كلما كانت الإجابات أقرب للإتقان.

ولا يعتقد الطالب بأن التفكير المنطقي هو التفكير المعقد والمحتاج إلى غوصٍ في النظريات الفلسفية أو الأسس المنطقية، بل العكس من ذلك، فالمعرفة تكون علمية بقدر استخدامها لأبسط الفروض المتاحة، فكلما كان الفرض أو النظرية معقداً أو أكثر تركيباً، كلما بعد عن الفكر والمنهج المنطقي. فالفروض التي تصاغ بطريقة مركبة هي فروض مضللة. فعندما نكون أمام فرضين نختار منهما مبدئياً ما تحكم عقولنا على أنه الأبسط. وتعني البساطة الوضوح التام لمفردات القاعدة القانونية، والعلاقة الوثيقة بين العناصر التي تتألف منها هذه القاعدة.

ويؤدي غياب المنهج أو التفكير المنطقي الممنهج، إلى جعل البحث أو الإجابة على السؤال المطروح خاضعين للعشوائية، وهنا تصبح المعرفة غير علمية، فالمعرفة الواعية بمناهج البحث تمكن الباحثين من اتقان البحث وتلافي الكثير من الخطوات المتعثرة التي لا تفيد.

فالإجابة الصحيحة والبحث القانوني الناجح، يكونا مستندين إلى مجموعة قواعد عامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة. فيعمل الطالب القانوني وهو مقتنع أن ما يدرسه من وقائع ليست معطيات عشوائية ولكن ينتظمها إطار عام كحبات العقد، ويحاول أن يكتشف القانون الذي ينتظم مجموعة الظواهر المترابطة في إطار نظرية واحدة.

واكتساب الطالب لهذه المهارات العقلية في التفكير المنطقي السليم تكون عبر تمرينات مستمرة تدور حول الطريقة المنطقية لمعالجة الإشكاليات القانونية، وباختصار نقول بأن التفكير القانوني المنطقي يكون عبر استعمال التقنيات التالية:

١. **<u>التحليل:</u>**

هو أساس كل تفكير علمي وسمة أداة البحث العلمي، فالتحليل هو عبارة عن انتقال من المجهول إلى المعلوم من ظاهر الشيء إلى حقيقته. أو هو عبارة عن البحث عن أسباب ظاهرة أو قضية بتحليلها تحليلاً عقلياً واعياً، أو هو القدرة على المقارنة والاستدلال. وينطوي ضمن إطار التحليل:

- **التركيب:** هو العملية المقابلة للتحليل، ويستخدم للبرهنة على مشروعية التحليل وسلامته. ويستخدم من أجل إعادة بناء الظاهرة في إطار المبدأ أو القاعدة. والهدف من التركيب هو اكتشاف مركبات جديدة وإدخالها في إطار النص.
- **النقد الإيجابي:** هو تفسير النص وفهم مدلوله في لغته، فهي عملية لغوية في الأساس.
- **النقد الظاهري:** هو عبارة عن التحقق من حالة النص وصحته.
- الملاحظة والتجربة للوقوف على ما بين الأشياء من أوجه شبه واختلاف، واكتشاف العلاقة بين الظواهر التي تمت ملاحظتها، ثم البرهنة على صدق وجهة النظر التي توصل إليها الطالب. وتهدف الملاحظة إلى الكشف عن بعض الحقائق التي يمكن استخدامها لاستنباط معرفة جديدة وتجمع الملاحظة بين استخدام العقل والحواس، فإذا لاحظ لعقل ظاهرة فإنه يتدخل في هذه الملاحظة تدخلاً كلياً حتى يعمل. وتكون مساهمة العقل عن طريق استخدام المعلومات والنظريات التي سبق اكتسابها في فهم وتأويل الظاهرة التي يراد ملاحظتها. ولما كانت قدرة العقل عل تحصيل المعلومات وتنسيقها والاحتفاظ بها تختلف باختلاف الأفراد

ولما كانت القدرة على الابتكار لا توجد على نمط واحد لدى كل إنسان، فمن الطبيعي أن يتدخل العقل بدرجات متفاوتة في عملية الملاحظة فإذا كان صيبه ضئيلاً كانت الملاحظة فجة، وإذا كان تدخله فعالاً كانت الملاحظة علمية بكل معنى الكلمة. وكثيراً ما يقع الطالب بمشكلة تجميع المعلومات، بحيث يمكنه أن يصل إلى كل فكرة بصورة منقطعة عما قبلها وغير مرتبطة بما بعدها. أو قد يبدأ بالجملة الأولى ويتوقف إدراكه عن تتبع الجمل المتبقية. فالعبرة ليس بتكديس الملاحظات وتجميعها بل بالقدرة على تنسيقها وربطها وتأويلها تأويلاً صحيحاً والاستفادة منها في الكشف عن بعض الحقائق العامة. هذا الاختلاف بين قدرات الملاحظة بين طالبين هي التي تمير بين مسابقة أو بحث كتب بتأنٍ ويقظة، للكشف عن تفاصيل الظواهر والعلاقات فيما بينها، وبين مسابقة او بحث لم يكن الهدف مستبيناً وواضحاً أمامه، فهذا الطالبان أمامهما ذات السؤال، ولكنهما لم يكونا موحدين من حيث درجة الفهم، لذا يعبر كل واحدٍ منهما عما يرى بلغة مختلفة تماماً عن لغة الآخر. فالأول كانت كان الهدف غامض أمامه أما الثاي فتكون استناداً لعقله وتجاربه السابقة الهدف واضحاً أمامه. لذا نجد أن آخر كلمة يقولها الأستاذ لطلابها قبل دخول الإمتحان، أنا لا أهتم بالنتيجة بل بأسلوب التحليل وبالترابط المنطي بين الأفكار.

٢. **العلاقة السببية:** تقوم المعرفة القانونية بصورة أساسية على العلاقة السببية، فعمل القانوني يقوم بصورة أساسية على ربط النتيجة بالواقعة المسببة لها، وتوجد العلاقة السببية في كل فروع القانون وإن كانت أكثر ظهوراً في إطار الموجبات والعقود والقانون الجنائي. إلا أنها أساسية أيضاً في القانون الدولي والدستوري والإداري ... وهكذا كان التفسير العلمي القائم على العلاقة السببية التي ليست في الواقع إلا علاقة منطقية تحليلية، لأنه متى أمكن تحديد الأسباب أمكن استنباط مسبباتها على نحو رياضي. وكذلك بالنسبة لمفهوم السبب الذي يعرَّف بأنه الواقعة القانونية أو المادية التي تشكِّل محور النص القانوني وأساسه، فإنه يتوقف حل أي إشكالية قانونية أو الإجابة على السؤال القانوني المطروح على حسن اتقان فن السبب.

ومبدأ السببية العام أي المبدأ القائم عن البحث عن السبب، هو أساس كلاً من الاستقراء والقياس، لأن صحة جميع الطرق المنطقية تتوقف على الفرض القائل بأن كل حادثة يجب ن يترتب على سبب سابق تتبع هذه الحادثة دون تخلف. وإذا أراد الحقوقي التعمق في الأساليب المنطقية واستخدامها في البحث القانوني، فلا بأس من تعلم مناهج الإستقراء والقياس والاستنباط.

- المنهج الاستقرائي هو الاهتداء إلى العلاقات التي تربط ظاهرةً ما بسببها المباشر أو بمجموعة الظروف التي لا بد من وجودها، حتى تتحقق تلك الظاهرة. أو هو الانتقال من الخاص إلى العام أو من النتائج إلى مبادئها، أو من الظواهر إلى قوانينها. فوظيفة العلم هي مجرد الفهم أي الوقوف على العلاقات القريبة بين الظواهر فهو لا يريد أن يعرف السبب الأول في نشأة ظاهرة معينة بل يريد معرفة

كيف تربط ظاهرة بأخرى. وهو لا يكتفي بالبحث عن الأسباب بل للكشف عن النتائج لتي تترتب أو تنجم عن شيء أو ظاهرة معينة.

- القياس هو الوسيلة الفضلى التي تستخدم في البرهنة وفي الكشف عن الأسباب، والقياس لا يكون برهانياً إلا إذا كانت نتيجته ضرورية ولا يمكن أن تكون هذه النتيجة ضرورية إلا إذا ترتبت على مقدميتن ضروريتين. فطبيعة المقدمتين هي التي تحدد القياس العلمي البرهاني. لذا يجب أن تكون المقدميتن ضروريتين أي غير مختاجة إلى برهنة من أجل إثبات صدقها. كذلك يجب ان تنطوي المقدمات على السبب الذي يؤدي إلى النتيجة ويبررها في آن واحد، كما يجب أن تكون أكثر وضوحاً في الذهن من النتيجة. وهكذا يعتبر الحد الأوسط محور القياس ومبدأه، لأنه هو السبب الذي يربط الحد الأكبر بالحد الأصغر.

وكما يقول كلود رنارد ليس للعقل سوى طريقة واحدة في الاستدلال، كما أنه ليس للجسم سوى طريقة واحدة في المشي، فعندما يتقدم الإنسان في أرض يعلمها ويراها على امتدادها فإنه يسير نحو هدفه بخطوات أكيدة سريعة، أما إذا كان يتبع طريقاً ملتوية في أثناء الظلام وفي أرضٍ مجهولة تعلو وتهبط به، فإنه يخشى أخطارها ولا يتقدم خطوة بعد أخرى إلا بحذر، فيجب عليه أن يتأكد قبل أن يخطو خطوة ثانية أن قدمه تعتمد على موضع لا ينهار تحتها. وعليه أن يتقدم هكذا مع التأكد بتجربته في كل لحظة من صلابة الأرض. وأن يعدل اتجاهه تبعاً لما يلقاه من عقبات.

الفصل الثاني

حـل المسـائل هـو عمليـة تحريـك المعلومـات والقـدرات والمواقـف المكتسبة وتوظيفها في وضعيات جديدة. ويكون حل المسائل من خلال الرجوع إلى المخزون الفكري المكتسب لدى المتعلم.

فيعرض إما:

تطبيق قاعدة واحدة محددة ومعروفة.

تطبيق مزيج غير محدد من القواعد والمبادئ

صياغة مسألة انطلاقاً من معطيات مقدمة

صياغة مسألة عن موضوع معين من دون تقديم أي معطيات

يضع المعلم المتعلمين أمام مشكلة أو مسألة بحاجة إلى حل وتتضمن المسألة المعطيات الأولية، ويكون على الطالب إعطاء الحل لهذه المسألة وفقاً للمواد القانونية أو تطبيق المعلومات النظرية المكتسبة على وقائع المعروضة.

الأسئلة المفتوحة وهي الأسئلة التي يحرر فيها المتعلم الإجابة دون الالتفات إلى كميتها (كلمات وصفحات) تناسب هذه الأسئلة، ومن المستحسن أن تكون

الإجابات محدودة الكمية وإلا كان من الأنسب تقسيم السؤال إلى عدة أقسام أو تنبيه المتعلم إلى شرط توافق إجابته مع المطلوب من طرح السؤال.

وخلال الإمتحان لا يطلب من الشخص أن يجري بحثاً مفصلاً تتناول دراسة الموضوع المطروح من مختلف جوانبه، بل المطلوب هو إيجاز مسألة معينة، ومعالجتها على قدر المتاح بما يثبت استيعاب الطالب للمادة الممتحن فيها.
فالبحث هو عبارة عن استدلال وبرهنة على صحة مسألة أو خطأها، وغرضه هو إقناع الأستاذ بما نكتب. وللقيام بهذا البحث ينبغي أن يكون لدى المرء ما يقوله اولاً، وأن يكون ممتلكاً الحجة والقدرة على الإقناع وهذا يلزمه أدلة صحيحة وتنظيم الأفكار وتوسيعها بطريقة منطقية.

ينبغي عند الإجابة تجنب التسرع والتمهل تلافياً لسوء التقدير أو إضاعة الوقت، كما يبغي عدم التردد في اختيار السؤال من ضمن المجموعة المطروحة.

قراءة السؤال قراءة متأنية
والغرض من هذه القراءة هي فهم الموضوع فهماً عميقاً لمعرفة ما هو المطلوب، فلا يهمل أي شيء وارد فيه، ولا ينصب الاهتمام على نقطة واحدة نستغرق بمعالجتها كامل الوقت المخصص للإمتحان.
ومن خلال هذه القراءة نقف على المقصود من المسألة المطروحة، والتي تتدرج ضمن ثلاثة خيارات:
الخيار الأول: أن نكون أمام قاعدة قانونية ثابتة وتقليدية، فيكون محور الإجابة حول تبيان كيفية دخول مندرجات الواقعة في صلب منطوق هذه القاعدة ونعمل على تطبيقها

الخيار الثاني: أن نكون أمام قاعدة قانونية ملتبسة أو هناك اختلاف فقهي حول مضمونها، هنا يكون الأمر أكثر صعوبة حيث ينبغي أن ندلل على وجهات النظر المتعارضة ونعتمد موقفاً منها الذي ينبغي أن يكون الموقف الذي يعتمده أستاذنا، إذا كنا طلاباً جامعيين، لأنه في هذه الفترة يكون الطالب ظل أستاذه ولا يملك المعطيات الكافية لتكوين نظرية مستقلة عن رأيه، وهذا يختلف عندما نصل إلى مرحلة الدكتوراه أو الماجستير، فإن استقلالية الطالب عن رأي استاذه تكون مطلوبة إذا توفرت شروطها العلمية.

الخيار الثالث: وهنا يكون المطروح مسألة غير مطرحة سابقاً في الإجتهاد ولم يعمد المشترع إلى تنظيمها بنص قانوني.

في هذه الحالة تكون رغبة الأستاذ بالوقوف على قدرات التلميذ التحليلية، فهنا ينبغي لرجوع إلى قواعد المنطق والقياس، ومقاربة الموضوع من الزاوية القانونية السليمة حيث نعمل على تكييف الوقائع لنعرف ما هو الواقع الأسلم الذي يمكن أن ينطبق عليها.

تحديد الإشكالية:

تتيح الإجراءات السابقة الوقوف على إشكالية الموضوع أي السؤال أو مجموعة الأسئلة التي يطرحها الموضوع، ويمكن الإنطلاق منها لرسم المخطط، وعند تعدد الإشكاليات يتطلب التمييز بين ما هو أساسي منها وما هو ثانوي وإلى ضرورة تمحور الإشكاليات الثانونية حول الإشكالية الأساسية.

إستعمال المسودة

تستعمل المسودة لاستخلاص العناصر والإشكاليات التي ينبغي معالجتها ، بحيث نقوم بعرضها ونبدأ بترتيبها، ويختلف هذا الترتيب وفقاً لطبيعة المسألة، وتدون هذه الأفكار وفقاً لما يخطر في الذهن من غير ترتيب ومن الأفضل

استعمال الأسهم للربط بين معلومتين أو أكثر. ومن المفيد التنبه إلى ارتباط المعلومات المدونة بالموضع المطلوب معالجته، حتى لا تتراكم الأفكار ويؤدي اتساعها إلى مضيعة الوقت في أمور لا تمت إلى الإمتحان بصلة.

بعد الانتهاء من وضع المسودة نبدأ بقراءة المعلومات والأفكار التي تمَّ جمعها، ثم يتم تصنيفها حسب قاعدة المؤتلف والمختلف، مع تجنب التكرار، فتجعل الأمور المتناسبة معاً، وتفصل عما لا ينتمي إلى مجالها. ثم نبدأ بترتيب الأفكار حسب ترابطها المنطقي.

أما طريقة سبك الموضوع فتتم وفقاً لإحدى المخططات التالية:

المخطط الزمني:

وهو عبارة عن تتبع تطور القاعدة القانونية من الناحية التاريخية، ونلجأ إلى هذا النوع من المخططات في حالتين:

١- عندما يستشف من طريقة عرض المسألة أو السؤال أن المطلوب التحدث عن التطور التاريخي للقضية المعروضة. مثال على ذلك:

أ_ في إطار سؤال: تحدث عن مبدأ المشروعية وبيِّن كيف تطور خضوع الدولة للقانون.

٢- في إطار مسألة: تقدَّم السيد() بدعوى ضد السيد() أمام القاضي المنفرد ، مدلياً بأنه يعمل لدى المدعي، وقام بإصلاح سيارة المدعي مما أدى إلى إثرائه على حسابه بدون سبب، وأن القانون اللبناني يمنحه حق المطالبة بالتعويض على أساس أحكام الكسب غير المشروع. فردَّ المدعى عليه بأن الكسب غير المشروع له أحكام وأصول صعبة التطبيق وقد تردد في الأخذ بها القانون الروماني، وهناك خلاف حول مشروعيتها في الشريعة الإسلامية....

هنا يتبين أن الإجابة الصحيحة ترتكز حول دراسة الإثراء بلا سبب في القانون الروماني والشريعة الإسلامية فالقانون اللبناني. أي أن الحل الصحيح للمسألة يكون وفقاً للمخطط التاريخي.

المخطط الموضوعي:

وفيه يتم معالجة الإشكالية المثارة وفقاً للتحليل القانوني المنطقي، المستند إلى النص القانوني، ذلك أن القاعدة المنطقية هي أن فهم القاعدة القانونية يتيح حل ألف مسألة، ولكن فهم مسألة لا يتيح حلَّ سواها. وهذا هو أبسط أنواع المسائل أو الأسئلة لأنها لا تحتاج إلى جهدٍ كبير، فما يطلبه الأستاذ هو معرفة مدى استيعاب الطالب للقواعد القانونية.

مثال: تكلم عن الغلط كعيب مبطل للعقود

مسألة: تقدم السيد() بشكوى مع اتخاذ صفة الإدعاء الشخصي ضد السيد() مدلياً أنه بتاريخ.. أقدم المدعى عليه على دخول منزله دون علمه والاستيلاء بصورة غير مشروعة على مبلغ ... من خزانته.

بيّن نوع الجريمة المرتكبة والعقوبة التي يمكن أن تفرض عليه.

التحليل المقارن: ويختلف عن سابقاته في أن على الشخص أن يجري مقارنة مع قانون آخر، وفي لبنان حيث القانون الفرنسي هو القانون الذي نقتبس عنه قوانينا اللبنانية، فإن المقارنة غالباً ما تجري مع القانون الفرنسي، وخاصة في إطار القانون الإداري.وتعني المقارنة المقابلة بين القانونين لا أن نحلل كل قانون على حدة، بل نركز مثلً على مواطن العلاقة بينهما لدراستها كالتضاد أو التوافق، أو حتى كون حدهما صورةً للآخر أو مصدراً له. ونعطي أمثلة.

سؤال: تكلَّم عن العحلة في القضاء الإداري، وبين كيف تطورت وتعددت أنواعها في القانون الفرنسي.

الالتزام بالوقت

يكون الإمتحان محدداً بمدة زمنية قصيرة تتراوح بين ثلاث ساعات وخمس ساعات، لذا على الممتحن أن ينظم وقته تنظيماً دقيقاً وإلى الاستفادة من كل جزء من أجزائه لينجز مسابقته.

المراحل التمهيدية: التي تشمل قراءة المسابقة ١٥ دقيقة– استخلاص النقاط الأساسية١٥ دقيقة–

البحث هو الجهد الذي يبذله الباحث في موضوعٍ وهو تقرير موضوعي كامل وشامل ووافي ومعلل بالأدلة والأساليب والمجرد من كل ميل أو هوى . ويعتمد عى التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة. وهو لا يعني يضاً جمع الوقائع ورصد الملاحظات بشكلٍ عشوائي أو كيفما اتفق، وإنما هي نشاط علمي منظم يسعى إلى كشف الحقائق اعتماداً على مناهج موضوعية محققة من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق ثم استخلاص المبادئ منها.

وتستدعي هذه العملية التوفيق بين القدرات الخاصة والنشاط الذاتي المبدع، وبين المعلومات المقمشة بأسلوب واضح بسيط ودقيق يبتعد عن الغموض والحشو والإطناب والاستطراد، ويحسن الربط بين الأفكار عن طريق التحليل المنطقي والبرهان العقلي والترابط العلمي.

والمنهج هو عبارة عن مجموعة من القواعد العامة يعتمدها الباحث في تنظيم ما لديه من أفكار أو معلومات من أجل أن توصله إلى النتيجة المطلوبة. وتختلف المناهج باختلاف العلوم، إذ لكل علم أداته البحثية لتي تتفق معه وتلائمه، وللقانون يعتمد على المنهج العقلية المتعددة، واختيار المنهج يتوقف

على نوع الهدف الذي يريد تحقيقه، فإذا كان الهدف معرفة العلاقة بين القانون العام والخاص فالمنهج المطلوب هو المنهج الارتباطي.

توخي الوضوح والدقة في التعبير لئلا يلتبس الموضوع بالكلمات الرنانة وتختفي لحقيقة لمقصودة

رعاية التسلسل المنطقي للأفكار بحيث تقود كل فكرة إلى الفكرة التي تليها والسابق يمهد للاحق

إبراز وتمييز الأفكار الهامة والأساسية في البحث

المخاوف من كل نوع هي عامل جوهري في التوتر (Stress). عندما يشعر المرء أنه مهدد، فإنه يتصرف تحت وطأة الخوف. وراء هذا المفهوم (الخوف) تختبئ عمليات عدة ومعقدة، تجري في داخلنا. ماذا يحدث فينا فعلاً. عندما نشعر أننا مهددون؟ إن الخوف الذي يعقب هذا الشعور، أو إن شئت، إن جهاز الإنذار هو آلية، تكونت وتشكلت، أثناء تطور البشرية. إن الخوف يبعث فينا – في حالة الخطر – استنفاراً آنياً سريعاً لكل احتياطيات الطاقة الموجودة في الجسم. وهكذا يجد الجسم نفسه مستعداً إما للهرب وإما لرد الاعتداء أو للإعتداء.

هذه الردة الجسدية، الآنية، كانت ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى الكائن البشري في قبل التاريخ. في تلك الحقبة، كانت المخاطر تأتي من الحيوانات المتوحشة أو من القبائل المعادية. وبدون ردات الفعل الإنذارية هذه، قلما كانت تتسنى للأجداد فرص البقاء.

وصف هنري ج. تيتز ردات الفعل التي تحصل ضمن هذا السياق بما يلي:

"في حالات الهياج، يتهيج، قبل كل شيء "الكامن" فينا أي "ما تحت المهاد" Hypothalamus فيحفز غدد الهرمونات الأخرى، وبخاصة الغدة فوق الكلية، لكي تقوم بإفراز الهرمونات.

بالنسبة إلى الودي الكبير (Sympathique)، ينزرق الأدرينالين والنورادرينالين في الدورة الدموية في الحال. يحرك الأدرينالين – ويمكن أن نسميه في هذا السياق، هورمون الهرب – احتياطي الغلوكوز. فيضيق الأوردة الدموية ويقمع ردات الفعل المناعية immunitaires. أما النورادرينالين – بالمقابل – وهو هورمون الاعتداء – فإنه يستنفر الدهونات (الليبيد) في الجسم، ويسرع ردات الفعل القلبية والدورة الدموية. ويتحرك الودي Sympathiq فيرفع التوتر العضلي، ويحفز الانتباه عموماً، ويزداد التنفس أيضاً ويتوسع بؤبؤ العين".

وتحدث العمليات الموصوفة أعلاه أثرها في الدماغ، وبالتالي عن طريقة (تزداد) القدرة على التفكير. والمعلومة لا يمكن أن تنتهي في مكان غايتها. ونعاني، بحسب الحالات – من تجميد، ومن اختلال واضطراب حسيين، أو من ثقوب في الذاكرة، ليس لها علاقة بزخم تعلمنا أذكائنا.

إن الخوف، والضغط، والهم والجهد تؤدي إلى التوتر، وتقف حائلاً ضد التعلم وضد العمل. وتؤثر هورمونات التوتر سلبياً في أذرع القيادة من خلية عصبية إلى أخرى – أي أنها قد تمنع انتقال المعلومات وتجمد مختلف عمليات التداعي. تلك هي الحال عند الخوف من

الامتحانات. قبل الامتحان نحن نعرف ما تجب معرفته ونحن نستعد بأفضل ما يكون الاستعداد. في ساعة الامتحان بالذات، تعمل المخاوف عندها بشكل مدمر دائماً للقدرة على التفكير وعلى التذكر. وعندها نبقى معلقين عند نقطة معينة، فلا نستطيع بعدها المتابعة. وهكذا تختفي المعلومة من الحضور. وبعد أن يمر الامتحان، وبعد أن يزول الخوف، يمكن للمعلومات أن تستدعي بفعالية من جديد.

كل هذه العوامل لا تعيق فقط استعادة المعطيات، بل تعيق أيضاً تسجيلها أو الامساك بها أو – إن شئت – إنها تعيق واقعة التعلم بالذات. ضمن بيداغوجيا موجهة بصورة أولى نحو العطاء، ومشدودة Sous-tendue بالخوف وبالقصاص، وحافزها الوحيد هو المكافأة، يقع المتعلم حتماً تحت نير الضغط الداخلي القوي إلى حد ما، أي بالتالي يقع في حالة التوتر. إذ بهذه النتائج يتعلق المصير أكثر مما يتعلق بالتعلم وحده لمهارة من المهارات. في مجتمعنا، المعرفة -le savoir faire المهنية تعني الهوية، والاعتبار والسلطة. وبفضل هذه المعرفة المهنية نحصل على الراحة المادية، وعلى المودة، وعلى الاحترام وعلى الإعجاب، إن مستقبل الإنسان بكامله يتعلق في أغلب الأحيان بالنتائج المدرسية. وهذا التوتر بالذات هو الذي يتحكم بحياة الشبان إلى حين نهاية الدراسة.

سوبرلرننغ يفترض أن يراقب الأستاذ نفسه بدون هوادة لكي يميز نقاط قوته ونقاط ضعفه وأن يتقبلها. وليس عليه أن يخفي نواقصه وعدم كماله وراء واجهة من التسلط. ومن الأفضل أن يراها كما هي. وحينما يظهر نفسه أمام تلميذه على حقيقتها ككائن بشري، وما فيه من عيوب

ومن نقاط ضعف، فإنه ينشئ قاعدة أو أساساً لعلاقات إنسانية وصداقة. وهكذا لا يكون لدى التلميذ أي ذريعة لكي يشعر أنه في وضع أدنى، فلا يضيع وقته في التفتيش عن نقاط ضعف أستاذه ليفضحها.

والأستاذ هو الذي يستطيع أن يقدم لتلميذه خيار تعاون بدلاً من خيار المعارضة والمضادة. وعليه أن ينمي في ذاته الحس الذي يمكنه من اكتشاف توقعات تلميذه ليستعمل هذا الحس أثناء الدرس. وأفضل السبل إلى ذلك أن يضع نفسه فس موضع التلميذ. إن الموقف الضمني الداخلي للأستاذ هو الذي يتحكم بنوعية درسه. الثقة والوداد يثيران لدى التلميذ انعكاسات أخرى غير التي يثيرها الاحتقار أو التوبيخ.

وإنه لمفيد لك إفادة كبرى، إن أنت وعيت، كأستاذ، أنك متخذ بشكل أساسي كموديل وكوسيط. وظيفتك أن تساعد لا أن تكره. اعتبر نفسك كوسيط بين معرفتك وعلمك وبين التلميذ. لا شيء يفرض بالقوة.

الكثير من المشاكل بين الأستاذ والتلميذ يأتي من أن الإثنين يرى كل منهما الآخر كتهديد متبادل. المعلم يخاف التلميذ كما التلميذ يخافه. السوبرلرننغ يهدف إلى علاقة خفيفة ومريحة، تشارك بناء بين أستاذ وتلميذ. في هذه المقارنة، لا يتوقع من الأستاذ أن يتخلى عن سلطته الإيجابية الطبيعية، وعن بعده – نوعاً ما – عن التلميذ. إن التلميذ يمنحك عفوياً احترامه، إن أنت بذاتك تفهمته واحترمته.

المراجع والمصادر

أبو فاضل، جينا- التلخيص- دار المشرق بيروت١٩٩٩

ألآر، ميشال- في المنهج العلمي وروح النقد- دار الإنسان الجديد- بيروت

بدوي، عبد الرحمن- مناهج البحث العلمي- دار النهضة -القاهرة١٩٦٣

الجلبي، حسن- محاضرات في فلسفة القانون- ألقيت على طلبة دبلوم الدراسات العليا في جامعة بيروت العربية في العام الدراسي١٩٩٨-١٩٩٩

سنو، أهيف- البحث القصير- دار المشرق بيروت١٩٩٩

شبارو، هبة- الجملة والمقطع- دار المشرق بيروت ١٩٩٥

شلبي، أحمد- كيف تكتب بحثاً أو رسالة- مكتبة النهضة- القاهرة١٩٩٠

الطاهر، علي- منهج البحث الأدبي- المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت١٩٨٨

فضل الله، محمد- المعلم والتربية- دار أجيال المصطفى- بيروت١٩٩٥

فضل الله، مهدي-أصول كتابة البحث- دار الطليع- بيروت ١٩٩٨

الفضلي، عبد الهادي - اصول البحث دار المؤرخ العربي بيروت ط١ ١٩٩٢

مطاوع، ابراهيم- التربية وطرق التدريس- دار النهضة العربية-القاهرة١٩٨٦

ملحس، ثريا عبد الفتاح- منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين- دار الكتاب اللبناني١٩٦٣